



أبستمولوجيا التسامح بوصفه مدخلا لفهم الصراعات الثقافية

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي

وندسور، أونتاريو- كندا

ARTICLE INFO

KEYWORDS

أبستمولوجيا التسامح، التعصب، المعرفة النقدية،
الاختلاف الثقافي، العيش المشترك، الدراسات
الحضارية، الصراعات الثقافية

HOW TO CITE

الربيعي، أ. إ. ن. (2026). أبستمولوجيا التسامح بوصفه
مدخلا لفهم الصراعات الثقافية. International
Journal of Civilizations Studies & Tolerance
Sciences, 3(2), 71-86.
<https://doi.org/10.54878/v19gp292>

ABSTRACT

يتناول هذا البحث التسامح من منظور أبستمولوجي، مركّزاً على العلاقة بين التسامح والتعصب، وفهم الصراعات الثقافية المعاصرة. يظهر التعصب حين تتحول القناعات إلى حقائق مغلقة، وتفرض الممارسات الثقافية أو الدينية أو السياسية نفسها كضرورة كونية، وهو غالباً فشل في إدراك نسبية المعرفة وحدودها. وقد يظهر التعصب داخل خطاب التسامح ذاته عندما يتحول الأخير إلى أيديولوجيا معيارية تحدد ما هو الاختلاف المقبول وما هو المرفوض. لذلك، يبرز التمييز بين التسامح الحقيقي، القائم على التعليق النقدي لمركزية الذات والاعتراف بالتعددية، والتعصب المقنع، الذي يعمل ضمن أطر معيارية محددة سلفاً. يؤكد البحث على أن التسامح ليس قيمة كونية موحدة، بل مفهوماً تاريخياً وثقافياً، تتغير دلالاته باختلاف السياقات الحضارية. إدراك هذه الديناميات يتيح تحليل الصراعات الثقافية بعمق، ويكشف كيف يمكن أن ينقلب التسامح إلى أداة هيمنة إذا لم يفهم ضمن إطار معرفي نقدي. وبناء على ذلك، يركز البحث على تطوير ثقافة معرفية تعترف بالاختلاف، تحتفي بالتعدد، وتقبل بعدم اليقين كشرط أساسي للعيش المشترك، مع إعادة التفكير في طرائق معرفتنا بالذات والآخر كمدخل لإنتاج التسامح الفعلي بين الحضارات.

Double-blind peer review by independent reviewers.

Received: 09 Jul 2026, Accepted: 20 Nov 2026, Published: 10 Dec 2026

*Corresponding author: inseer60@gmail.com

Copyright: © 2026 by the author. Licensee Emirates Scholar Center for Research & Studies, UAE.

Open access under the Creative Commons Attribution (CC BY) license

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>



المقدمة

في سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد التسامح مفهوماً أخلاقياً معيارياً يمكن استدعاؤه بوصفه قيمة جاهزة أو مبدأً كلياً صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان، بل غدا إشكالية معرفية مركبة تتقاطع فيها الفلسفة والعلوم الاجتماعية والدراسات الحضارية وتحليل الخطاب. لقد أفضت العولمة، وتكثيف الهجرات، وتنامي الاحتكاك بين الثقافات، إلى جعل سؤال التسامح جزءاً من بنية الصراعات ذاتها، لا مجرد حل أخلاقي لها. من هنا تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في التسامح بوصفه مفهوماً إشكالياً، تتعدد دلالاته وتباين سردياته، ويصعب اختزاله في تعريفات معيارية مستقرة أو في شعارات سياسية وإنسانية عامة. إن مقارنة التسامح من منظور أبستمولوجي تنطلق من وعي بأن المفاهيم ليست كيانات محايدة أو معطيات طبيعية، بل هي نتاج تاريخي وسردي تشكله أنماط المعرفة السائدة، وشروط إنتاج الخطاب، وعلاقات القوة الرمزية التي تحكم تمثيلات الذات والآخر. فالتسامح، بهذا المعنى، لا يُفهم بوصفه مجرد موقف أخلاقي إيجابى تجاه الاختلاف، بل بوصفه بناء معرفياً يعكس كيفية إدراك المجتمعات للاختلاف، وحدود ما تعتبره مقبولا أو مرفوضاً، ومشروعاً أو غير مشروع. ومن ثم، فإن السؤال عن التسامح يتحول من سؤال قيمى مباشر إلى سؤال معرفى نقدي يتناول شروط إمكان التسامح وحدوده الداخلية. لقد أسهمت المقاربات الكلاسيكية للتسامح في ترسيخ فهم معياري يرى فيه فضيلة أخلاقية عليا، مرتبطة بالتسامح الدينى أو السياسى، وبالقبول السلبي لوجود الآخر المختلف. غير أن هذا الفهم، على أهميته التاريخية، يظل قاصراً عن تفسير تعقيدات الصراعات الثقافية المعاصرة، حيث يُستدعى خطاب التسامح ذاته أحياناً لتبرير الإقصاء أو الهيمنة أو فرض نماذج ثقافية بعينها. هنا تتجلى المفارقة المركزية التي تسعى أبستمولوجيا التسامح إلى تفكيكها، وهي مفارقة أن التسامح يمكن أن يتحول، في ظل أنماط معرفية معينة، إلى أداة ناعمة لإعادة إنتاج التعصب بدل تفكيكه.

من هذا المنطلق، لا ينشغل هذا البحث بالإجابة عن سؤال من قبيل "هل نحن متسامحون أم لا؟" بقدر ما ينشغل بسؤال أعمق وأكثر إشكالية هو "كيف نعرف أننا متسامحون؟" فالمعرفة هنا لا تُفهم بوصفها انعكاساً مباشراً للواقع، بل بوصفها بناء تأويلي مشروطا بسياقات ثقافية وتاريخية. إن الادعاء بالتسامح يفترض دائماً سرديّة ضمنية حول الذات بوصفها معياراً للعقلانية أو الإنسانية أو التقدم، وحول الآخر بوصفه موضوعاً لهذا التسامح. لذلك فإن تحليل سرديّة التسامح يصبح مدخلاً أساسياً لفهم الكيفية التي تُنتج بها المجتمعات صورها عن ذاتها وعن غيرها. إن سرديّة التسامح لا تتشكل في فراغ، بل تنبني على افتراضات مسبقة حول الهوية والاختلاف والمعنى. فهي تفترض، في كثير من الأحيان، وجود ذات مركزية تمتلك سلطة التعريف والتقييم، وتمنح نفسها حق تحديد ما الذي ينبغي التسامح معه، وما الذي يُستبعد بوصفه غير قابل للتسامح. بهذا المعنى، يصبح التسامح فعلاً غير متناظر، ينطوي على علاقة قوة معرفية، حتى وإن اتخذ لغة أخلاقية أو إنسانية. إن أبستمولوجيا التسامح تسعى إلى الكشف عن هذه البنية غير المتكافئة، لا بهدف نفي قيمة التسامح، بل بهدف تحريره من أوهامه المعيارية.

تكتسب هذه المقاربة أهميتها الخاصة عند ربط التسامح بالصراعات الثقافية. فالصراع الثقافي لا ينشأ فقط من اختلاف القيم أو العادات، بل من اختلاف أنماط المعرفة التي تُفسر هذا الاختلاف. إن ما يُنظر إليه في سياق ثقافي معين بوصفه تعبيراً عن هوية مشروعة، قد يُفهم في سياق آخر بوصفه تهديداً للنظام العام أو للقيم المشتركة. ومن هنا، فإن التسامح لا يمكن فهمه بمعزل عن أنظمة المعرفة التي تحدد معنى الاختلاف ذاته. إن غياب هذا الوعي الأبستمولوجي يؤدي إلى تبسيط الصراعات الثقافية وردّها إلى أسباب أخلاقية أو نفسية، بينما هي في جوهرها صراعات حول المعنى والتأويل والاعتراف. إن التفكير في التسامح بوصفه مدخلاً لفهم الصراعات الثقافية يقتضي أيضاً مساءلة العلاقة بين المعرفة والسلطة. فالمعرفة التي تنتج خطاب التسامح ليست بريئة، بل هي جزء من منظومة أوسع من الخطابات والمؤسسات التي تسعى إلى تنظيم المجال الاجتماعي. في هذا الإطار، يصبح التسامح سياسة معرفية بقدر ما هو قيمة أخلاقية، تُستخدم لتدبير التعدد، ولكن أيضاً لتحديد حدوده. إن الكشف عن هذه الأبعاد لا يعني تبني موقف عدمي من التسامح، بل يعني إخضاعه لنقد إبستمولوجي يفتح إمكانات جديدة لفهمه وتطويره.

أهمية البحث

التسامح، كما يتجلى اليوم في واقع المجتمعات المتعددة ثقافياً، لم يعد مفهوماً بسيطاً يمكن استدعاؤه بوصفه حلاً جاهزاً للصراعات، بل غدا إشكالية معرفية مركبة تتقاطع فيها الفلسفة والعلوم الاجتماعية والدراسات الحضارية وتحليل الخطاب.() من هنا تنبع أهمية هذا البحث المعنون بـ"أبستمولوجيا التسامح بوصفه مدخلاً لفهم الصراعات الثقافية"، إذ يسعى إلى إعادة مساءلة مفهوم التسامح في ضوء التحولات البنيوية التي أعادت تشكيل أنماط العيش المشترك وحدود الاختلاف. لقد أفضت العولمة، بوصفها عملية تاريخية شاملة، إلى إعادة رسم الخرائط الثقافية والهوياتية، فلم تعد المجتمعات كيانات متجانسة نسبياً، بل فضاءات مفتوحة تتقاطع فيها أنماط متعددة من القيم واللغات والرموز. ومع تكثيف الهجرات العابرة للحدود، لم يعد الاختلاف الثقافي ظاهرة بعيدة أو هامشية، بل أصبح جزءاً من الحياة اليومية داخل الدولة الواحدة، بل داخل المدينة والحى والمؤسسة التعليمية. هذا التداخل المكثف بين الثقافات جعل من التسامح مسألةً بنيوية تمس أسس التنظيم الاجتماعي، لا مجرد خيار أخلاقي فردي أو خطاب سياسي ظرفي.() في هذا السياق، لم يعد السؤال المطروح هو كيف ندعو إلى التسامح، بل كيف نفهمه، وعلى أي أسس معرفية نقيمه. فالتسامح، حين يُختزل في تعريفات معيارية عامة، يفقد قدرته على تفسير التوترات والصراعات التي تنشأ داخل المجتمعات المتعددة. إن استدعاء التسامح بوصفه قيمة كونية مجردة غالباً ما يتجاهل السياقات التاريخية والثقافية التي تتشكل فيها معانيه، ويغفل علاقات القوة التي تحكم ممارستها وتحديد حدوده. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مقارنة أبستمولوجية تكشف كيف يُنتج التسامح كمعرفة وخطاب، لا فقط كقيمة أخلاقية.()

إن أهمية هذا البحث تكمن في أنه ينقل النقاش حول التسامح من مستوى الوعظ الأخلاقي إلى مستوى التحليل المعرفي النقدي. فبدلاً من افتراض أن التسامح حل جاهز للصراعات الثقافية، يسعى هذا المنظور إلى فهم كيف يمكن للتسامح ذاته أن يصبح جزءاً من بنية الصراع. ففي كثير من الحالات، يُستخدم خطاب التسامح لتكريس نماذج ثقافية مهيمنة، أو لفرض معايير معينة للاندماج تُقدم بوصفها محايدة أو كونية، بينما هي في الواقع تعبير عن رؤية ثقافية مخصصة. إن هذا الاستخدام الإشكالي للتسامح لا يمكن كشفه إلا عبر تفكيك الأسس المعرفية التي يستند إليها. كما تتجلى أهمية البحث في كونه يربط بين التسامح والصراعات الثقافية بوصفها صراعات حول المعنى والاعتراف، لا مجرد صدامات بين مصالح أو هويات ثابتة. فالصراعات المعاصرة كثيراً ما تُؤطر في الخطاب العام بوصفها صراعات دينية أو إثنية أو حضارية، غير أن هذا التأطير يغفل البعد المعرفي الذي يحدد كيف تُفهم هذه الاختلافات وكيف تُقيم. إن أبستمولوجيا التسامح تتيح فهماً أعمق لهذه الصراعات من خلال تحليل أنماط المعرفة التي تُنتج صوراً معينة عن الذات والآخر، (١) وتحدد ما يُعتبر مقبولاً أو مرفوضاً داخل المجال العام. تزداد أهمية هذا البحث أيضاً في ظل تصاعد الخطابات الشعبوية والهوياتية في مناطق مختلفة من العالم، حيث يُعاد تعريف التسامح بطرائق انتقائية، ويُربط أحياناً بشروط الولاء الثقافي أو السياسي. في مثل هذه السياقات، يصبح التسامح مفهوماً ملتبساً، يُستدعى لتبرير الإقصاء بقدر ما يُستدعى للدفاع عن التعايش. إن تفكيك هذا الالتباس يتطلب مقارنة معرفية قادرة على التمييز بين التسامح بوصفه اعترافاً بالاختلاف، والتسامح بوصفه آلية ضبط وإدارة للاختلاف.

ومن منظور الدراسات الحضارية، تبرز أهمية هذا البحث في إسهامه في تجاوز النزعة المركزية التي تفترض وجود نموذج واحد للتسامح صالح لجميع السياقات. فالحضارات المختلفة تطور تصورات متباينة للتعايش، نابعة من تاريخها ونظمها القيمية وأنماطها المعرفية. إن تجاهل هذا التعدد يؤدي إلى فرض نماذج تفسيرية اختزالية، تفشل في فهم خصوصيات الصراعات الثقافية في سياقات غير غربية أو غير ليبرالية. أما المقاربة الأبستمولوجية، فتتيح الاعتراف بتعدد دلالات التسامح. تتجلى أهمية البحث كذلك في قدرته على الإسهام في النقاشات الراهنة حول السياسات العامة والتعليم والحوار بين الثقافات. ففهم التسامح بوصفه إشكالية معرفية يفتح المجال أمام تطوير سياسات أكثر حساسية للاختلاف، (٢) تقوم على فهم عميق لديناميات الهوية والمعنى، لا على شعارات عامة. كما يمكن أن يسهم هذا الفهم في إعادة التفكير في المناهج التعليمية، بحيث لا تكتفي بالترويج لقيم التسامح، بل تُثني لدى الأفراد القدرة على التفكير النقدي في مفاهيم الاختلاف والاعتراف. وعليه، فإن أهمية هذا البحث لا تكمن فقط في موضوعه، بل في المنظور الذي يعتمده. فهو يسعى إلى إعادة تأطير التسامح بوصفه مدخلاً تحليلياً لفهم الصراعات الثقافية، في عالم يتسم بتزايد التداخل والتوتر بين الثقافات. إن هذا التأطير يسمح بفهم أعمق لجدور الصراع، وبالكشف عن الأبعاد المعرفية التي غالباً ما تُهمل لصالح تفسيرات أخلاقية أو سياسية سطحية.

وفي هذا المعنى، يشكل البحث إسهاماً في بناء معرفة نقدية قادرة على مواكبة تعقيدات العالم المعاصر، وعلى فتح أفق جديد للتفكير في شروط العيش المشترك، لا بوصفه مسألة قيمية مجردة، بل بوصفه إشكالية حضارية ومعرفية من الدرجة الأولى.

فرضية البحث

تطلق فرضية هذا البحث من اعتبار أن التسامح لا يمكن فهمه بوصفه قيمة أخلاقية مستقلة عن السياقات التي يُستدعى فيها، بل بوصفه مفهوماً إشكالياً يتداخل عضوياً مع الصراعات الثقافية المعاصرة. وتقوم هذه الفرضية على أن الصراع الثقافي لا يتغذى فقط من اختلاف القيم أو أنماط العيش أو الممارسات الرمزية، بل يتأسس، في مستوى أعمق، على اختلاف أنماط المعرفة التي تفسر هذه الاختلافات وتمنحها معناها. فالجتمعات لا تختلف فقط في ما تؤمن به، بل في الكيفية التي تفهم بها ما تؤمن به، وفي الأطر التأويلية التي تقيم من خلالها حدود المشروع وغير المشروع. تفترض هذه الدراسة أن كثيراً من مظاهر التوتر والصراع الثقافي تنشأ حين يُعاد تفسير ممارسات أو رموز ثقافية خارج سياقها المعرفي الأصلي. فما يُنظر إليه داخل سياق ثقافي معين بوصفه تعبيراً طبيعياً ومشروعاً عن الهوية والانتماء، قد يُعاد تأويله، ضمن سياق معرفي مغاير، بوصفه تهديداً للنظام العام أو انتهاكاً للقيم المشتركة. (٣) هذا التعارض في التأويل لا يمكن اختزاله في سوء نية أو تعصب أخلاقي، بل يعكس اختلافاً أعمق في أنماط المعرفة التي تحدد كيفية قراءة الواقع وفهمه. ومن هنا، تفترض الدراسة أن التسامح لا يمكن مقارنته بمعزل عن هذه الأنماط المعرفية.

تطلق فرضية البحث كذلك من أن غياب الوعي الأبستمولوجي بطبيعة المعرفة التي تنتج أحكاماً حول الآخر يؤدي إلى تبسيط مفرط للصراعات الثقافية. ففي كثير من الخطابات العامة، تُفسر هذه الصراعات بوصفها نتاجاً للتعصب أو الجهل أو الانغلاق النفسي، بينما يتم إغفال بعدها المعرفي المرتبط بأنماط التأويل ومعايير الفهم. تفترض الدراسة أن هذا التبسيط لا يساهم في حل الصراعات، بل قد يعمقها، لأنه يعالج النتائج الظاهرة دون المساس بالجدور المعرفية التي تغذيها. وعليه، تقوم فرضية البحث على أن فهم التسامح بوصفه مدخلاً لتحليل الصراعات الثقافية يتيح الانتقال من تفسير أخلاقي أو نفسي للصراع إلى تفسير معرفي نقدي. (٤) فالصراع، في هذا الإطار، يُفهم بوصفه صراعاً حول المعنى، وحول من يملك سلطة تعريفه، وحول أي تأويل يُعترف به بوصفه شرعياً. إن التسامح، حين يُفهم ضمن هذا الأفق، لا يعود مجرد دعوة إلى القبول السليبي بالآخر، بل يصبح إشكالية تتعلق بكيفية التفاوض حول المعاني في فضاء مشترك. تفترض الدراسة أيضاً أن التسامح، كما يُمارس في كثير من السياقات المعاصرة، يتقاطع مع علاقات السلطة، ولا يمكن فصله عنها. فالمعرفة التي تنتج خطاب التسامح ليست معرفة محايدة، بل هي جزء من منظومة أوسع من الخطابات والمؤسسات التي تسعى إلى تنظيم المجال الاجتماعي وضبط التعدد. (٥) في هذا السياق، يتحول التسامح إلى سياسة معرفية، تُستخدم لإدارة الاختلاف وتحديد حدوده، وليس فقط للاعتراف به. هذه الفرضية تنطلق من أن من يحدد معايير

التسامح يحدد في الوقت ذاته من يُعتبر مختلفاً، وكيف ينبغي لهذا الاختلاف أن يظهر في المجال العام. وبناء على ذلك، تفترض الدراسة أن خطاب التسامح يمكن أن يؤدي وظيفة مزدوجة. فمن جهة، قد يسهم في تقليل العنف وتعزيز التعايش، ومن جهة أخرى، قد يُستخدم لتبرير أشكال ناعمة من الإقصاء أو الهيمنة الثقافية. هذا الاستخدام المزدوج لا يمكن فهمه إلا إذا تم تحليل التسامح بوصفه ممارسة معرفية مرتبطة بالسلطة، لا مجرد قيمة أخلاقية مجردة. ومن هنا، تفترض الدراسة أن إخضاع التسامح لنقد إبستمولوجي لا يعني نفي قيمته، بل كشف حدوده وتناقضاته. كما تنطلق فرضية البحث من أن التسامح، حين يُفصل عن أنظمة المعرفة التي تحدد معنى الاختلاف، يتحول إلى مفهوم فارغ أو شعار إنساني عام. (١) هذا الفراغ المفاهيمي يسمح بإعادة توظيف التسامح بطرق متناقضة، قد تستخدم أحياناً أهدافاً سياسية أو أيديولوجية لا علاقة لها بالتعايش الحقيقي. تفترض الدراسة أن إعادة ربط التسامح بسياقه المعرفي تُمكن من استعادته بوصفه أفقا نقدياً، لا مجرد أداة خطابية.

تؤكد فرضية البحث أيضاً أن التفكير في التسامح بوصفه مدخلا لفهم الصراعات الثقافية يقتضي مساءلة العلاقة بين المعرفة والاعتراف. فالصراع لا ينشأ فقط حين يُرفض الآخر، بل حين يُساء فهمه أو يُعاد تعريفه وفق معايير لا تعترف بخصوصيته. إن التسامح، في هذا السياق، يصبح رهانا على إمكان بناء أطر معرفية أكثر انفتاحاً، قادرة على استيعاب تعدد التأويلات دون اختزالها أو إخضاعها لمنطق واحد. وفي ضوء ما سبق، تفترض الدراسة أن تجاوز الصراعات الثقافية لا يمر فقط عبر تعزيز القيم الأخلاقية، بل عبر تطوير وعي معرفي نقدي بأنماط الفهم والتأويل التي تحكم علاقتنا بالآخر. هذا الوعي لا يلغي الاختلاف، ولا يسعى إلى توحيده، بل يعترف به بوصفه جزءاً بنوياً من الحياة الاجتماعية. ومن هنا، فإن التسامح، كما تفترض الدراسة، لا يمكن أن يكون حلاً نهائياً للصراع، بل أفقا مفتوحاً لإعادة التفاوض المستمر حول المعنى والاعتراف. وعليه، تتمثل فرضية البحث الأساسية في أن التسامح، حين يُفهم بوصفه إشكالية معرفية مرتبطة بأنماط المعرفة والسلطة والتأويل، يمكن أن يشكل مدخلا تحليلياً أساسياً لفهم الصراعات الثقافية المعاصرة. إن هذا الفهم لا يسعى إلى تقديم وصفة جاهزة للتعايش، بل إلى تعميق إدراكنا للجذور المعرفية للصراع، وفتح إمكانات جديدة لتفكيكه من خلال الحوار النقدي والاعتراف المتبادل.

إشكالية البحث

تحدد إشكالية هذا البحث انطلاقاً من التحول الجذري في طريقة النظر إلى التسامح، من كونه قيمة أخلاقية بديهية إلى كونه مفهوماً إشكالياً يتطلب مساءلة معرفية عميقة. فالمقاربة الأبستمولوجية للتسامح تقوم على اقتراض أسامي مفاده أن المفاهيم، (٢) بما في ذلك المفاهيم التي تبدو أخلاقية أو إنسانية في ظاهرها، لا توجد خارج التاريخ ولا تشكل بمجزل عن السياقات التي أنتجتها. إن التسامح، بهذا المعنى، ليس معطى طبيعياً ولا جوهر ثابتاً، بل هو بناء معرفي وسردي تشكل عبر مسارات تاريخية معقدة، وأسهمت في صياغته أنماط معينة من التفكير، وخطابات مؤسسية، وعلاقات قوة رمزية حددت ما يمكن قوله وما يجب

استبعاده. تنطلق إشكالية البحث من هذا الوعي بأن التسامح لا يمكن فهمه إلا ضمن منظومة معرفية أوسع تحدد كيفية إدراك المجتمعات للاختلاف. فكل مجتمع ينتج تصوراً خاصاً للاختلاف، يرتبط برؤيته للذات، وللآخر، وللمجال العام، ولحدود المقبول والمرفوض. وبهذا المعنى، فإن التسامح لا يعبر فقط عن موقف أخلاقي إيجابي تجاه الآخر المختلف، بل يكشف عن البنية المعرفية التي تحكم تمثيلات هذا الآخر، وعن الآليات التي يتم من خلالها الاعتراف به أو تهميشه أو ضبط حضوره. إن هذه البنية المعرفية غالباً ما تظل غير مرئية، لأنها تعمل بوصفها خلفية بديهية للخطاب الاجتماعي والسياسي.

تتجلى إشكالية البحث كذلك في أن التسامح كثيراً ما يُقدم بوصفه مفهوماً محايداً، في حين أنه ينطوي على علاقات قوة رمزية غير متناظرة. فأن أكون متسامحاً، في كثير من الخطابات، يعني أنني أمتلك سلطة تعريف ما الذي يستحق التسامح وما الذي لا يستحقه. هذا الوضع يحول التسامح من ممارسة اعتراف متبادل إلى ممارسة ضبط وإدارة للاختلاف، حيث يُسمح للآخر بالوجود داخل حدود مرسومة سلفاً من قبل الذات المهيمنة معرفياً. (٣) إن المقاربة الأبستمولوجية تكشف أن هذا النوع من التسامح لا يلغي الإقصاء، بل يعيد إنتاجه في صيغة ناعمة ومقبولة اجتماعياً. من هنا، فإن إشكالية البحث لا تتمثل في الدفاع عن التسامح أو نقده بوصفه قيمة أخلاقية، بل في تفكيك الأسس المعرفية التي تجعل من التسامح ممكناً في سياقات معينة، ومستحيلاً أو مشروطاً في سياقات أخرى. إن السؤال المركزي الذي يطرحه البحث هو كيف تشكل معرفة التسامح، ومن يملك سلطة إنتاجها، وكيف تُستخدم هذه المعرفة في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات. هذا السؤال ينقل النقاش من مستوى المعيار الأخلاقي إلى مستوى التحليل النقدي لشروط الإمكان وحدود التطبيق. تزداد حدة هذه الإشكالية في سياق الصراعات الثقافية المعاصرة، حيث لا يتعلق الخلاف فقط بتباين القيم أو العادات، بل بتضارب أنماط المعرفة التي تُعرف معنى الاختلاف ذاته. ففي كثير من الحالات، يُنظر إلى ممارسات ثقافية معينة بوصفها تعبيراً مشروعاً عن الهوية من داخل سياقها الخاص، بينما تُفسّر من خارج هذا السياق بوصفها خروجاً عن القيم المشتركة أو تهديداً للنظام الاجتماعي. (٤) إن هذا التعارض في التفسير يكشف أن التسامح ليس مسألة موقف فردي، بل نتاج إطار معرفي يحدد كيفية قراءة السلوك والمعنى.

إن إشكالية البحث تتعمق أيضاً حين نلاحظ أن التعصب لا يظهر دائماً في صورته الصريحة أو العنيفة، بل قد يتجسد داخل خطابات تدعي الانفتاح والحياد. فحين تتحول القيم الخاصة بثقافة معينة إلى معايير كونية غير قابلة للنقاش، وحين يُطلب من الآخر أن يعيد تشكيل ذاته وفقاً لهذه المعايير لكي يكون جديراً بالتسامح، فإننا نكون أمام شكل من أشكال التعصب المعرفي. هذا النوع من التعصب لا يُفهم إلا إذا نظرنا إلى التسامح بوصفه بناء معرفياً، لا مجرد قيمة أخلاقية معلنة. من هذا المنطلق، تطرح إشكالية البحث ضرورة التمييز بين التسامح بوصفه اعترافاً بالتعدد، والتسامح بوصفه استراتيجية لإدارة التعدد. (٥) ففي الحالة الأولى، يفتح المجال أمام حوار متكافئ يعترف بنسبية المعارف وتعدد

يسمح بإبراز الطابع التاريخي وغير الثابت للمفهوم، ويظهر كيف أن دلالاته تتغير بتغير السياقات الحضارية وأنماط المعرفة السائدة.

أما على مستوى التحليل الخطابي، فيعتمد البحث على قراءة نقدية للخطابات التي تستدعي التسامح في سياق الصراعات الثقافية المعاصرة. يتم التركيز هنا على كيفية توظيف مفهوم التسامح لتأطير العلاقة بين الذات والآخر، وعلى الطرق التي يُستخدم بها لتبرير سياسات الاندماج القسري، أو لتسويق أشكال من الإقصاء الرمزي باسم القيم المشتركة. هذا المستوى من التحليل يكشف المفارقة المركزية التي تشكل محور البحث، وهي أن التسامح يمكن أن يتحول، في ظل أنماط معرفية معينة، إلى أداة ناعمة لإعادة إنتاج التعصب بدل تفكيكه. تعتمد المنهجية أيضا على مقارنة مقارنة، تسعى إلى وضع تصورات مختلفة للتسامح في سياقات حضارية متعددة، دون افتراض وجود نموذج واحد صالح للجميع. فالتسامح، كما يظهر في هذا البحث، ليس مفهوما كونيا ذا معنى واحد، بل يتخذ دلالات مختلفة تبعا للبنية الثقافية والمعرفية التي يُستدعى ضمنها. هذه المقاربة المقارنة تسمح بتفكيك النزعة المركزية التي تطبع بعض الخطابات المعاصرة، وتفتح المجال لفهم أكثر تعددية للصراعات الثقافية وأنماط إدارتها. كما يستفيد البحث من أدوات العلوم الاجتماعية، لا سيما السوسيولوجيا النقدية والأنثروبولوجيا الثقافية، لفهم كيف يُمارس التسامح في الواقع الاجتماعي، لا فقط في مستوى التنظير. فمن خلال الربط بين الخطاب والممارسة، تسعى المنهجية إلى تجاوز الفجوة بين القيم المعلنة والتجليات الفعلية للتسامح في السياسات والمؤسسات. هذا الربط ضروري للكشف عن التوتر القائم بين خطاب التسامح بوصفه قيمة إنسانية، وممارساته بوصفها آلية تنظيم اجتماعي.

تولي المنهجية أهمية خاصة لتحليل علاقات القوة الرمزية الكامنة في خطاب التسامح. فالتسامح لا يُمارس في فراغ، بل ضمن بنى اجتماعية غير متكافئة، حيث تمتلك بعض الجماعات سلطة تعريف المعايير والقيم المشتركة. ومن هنا، يعتمد البحث على مفاهيم مثل الهيمنة الرمزية، والاعتراف، والشرعية الثقافية، لفهم كيف يُستخدم التسامح لتثبيت أو تحدي هذه البنى. إن هذا التحليل يسمح بفهم أعمق لكيفية تحول التسامح إلى أداة ضبط ناعمة، تُمارس من خلالها السلطة دون اللجوء إلى الإكراه المباشر. من الناحية الإجرائية، يتبنى البحث منهجا نوعيا، قائما على تحليل النصوص الفلسفية والسياسية، ودراسة الخطابات المعاصرة المتعلقة بالتسامح والصراعات الثقافية. لا يسعى البحث إلى قياس التسامح كميًا، بل إلى فهم معانيه ووظائفه وسياقاته. هذا الخيار المنهجي يتسق مع الطبيعة الإشكالية للمفهوم، التي تتطلب أدوات تحليلية قادرة على التقاط التعقيد والتعدد، لا على اختزاله في مؤشرات رقمية. إن منهجية البحث، في مجملها، تقوم على الانتقال من الفهم المعياري للتسامح إلى فهم نقدي أبستمولوجي، يكشف عن التوترات والمفارقات التي تحكم هذا المفهوم في السياقات المعاصرة. فهي منهجية لا تبحث عن إجابات جاهزة، بل عن أسئلة جديدة قادرة على تفكيك المسلمات السائدة. ومن خلال هذا النهج، يسعى البحث إلى الإسهام في تطوير فهم أكثر عمقا للتسامح، بوصفه ممارسة معرفية وخطابية، لا مجرد قيمة أخلاقية مجردة،

السرديات. أما في الحالة الثانية، فيُحتزل التسامح إلى آلية تنظيمية تُستخدم لضمان الاستقرار الاجتماعي دون المساس بالبنية المعرفية السائدة. إن هذا التمييز أساسي لفهم حدود التسامح في المجتمعات المعاصرة، ولمعرفة متى يكون التسامح أقتا للتححرر، ومتى يتحول إلى أداة ضبط. إن إعادة صياغة سؤال التسامح بوصفه سؤالاً معرفيا نقديا تفرض أيضا مساءلة فكرة الحياد. () فالمعرفة التي تنتج خطاب التسامح ليست منفصلة عن السياق الاجتماعي والسياسي، بل تتأثر به وتسهم في إعادة إنتاجه. ومن هنا، فإن البحث لا يسعى إلى تقديم تعريف جديد للتسامح بقدر ما يسعى إلى كشف الافتراضات الضمنية التي تحكم استخدام هذا المفهوم. إن هذا الكشف يمثل شرطا ضروريا لفهم كيف يمكن للتسامح أن يسهم في حل الصراعات الثقافية، أو على العكس، في تعميمها. وعليه، فإن إشكالية البحث تتمثل في الانتقال من التسامح بوصفه قيمة أخلاقية يُفترض بدايتها، إلى التسامح بوصفه إشكالية معرفية تتطلب تفكيكا وتحليلا. هذا الانتقال يسمح بفهم أعمق للصراعات الثقافية، لأنها صراعات لا تُحتزل في اختلاف القيم، بل تمتد إلى اختلاف أنماط المعرفة التي تحدد معنى القيم ذاتها. ومن خلال هذا المنظور، يصبح التسامح أداة تحليلية لفهم حدود الاعتراف، وآليات الإقصاء، وشروط التعايش في عالم تزايد فيه أشكال التداخل الثقافي. () بهذا المعنى، لا يقدم البحث إجابات نهائية، بل يفتح أقتا نقديا لإعادة التفكير في مفهوم التسامح ودوره في تشكيل العلاقات بين الثقافات في العصر المعاصر.

منهجية البحث

تستند منهجية هذا البحث إلى نقد المقاربات الكلاسيكية التي تناولت التسامح بوصفه قيمة أخلاقية معيارية مكتملة الدلالة، وغالبا ما جرى ربطها بالسياقات الدينية أو السياسية، حيث يُفهم التسامح على أنه قبول سلمي بوجود الآخر المختلف، ما دام هذا الوجود لا يهدد النظام القائم أو القيم السائدة. لقد أسهم هذا التصور، تاريخيا، في الحد من أشكال العنف المباشر، وفي توفير إطار معياري أولي لتنظيم التعايش داخل المجتمعات المتعددة. غير أن الاكتفاء بهذا الفهم يظل قاصرا عن الإحاطة بتعقيدات الصراعات الثقافية المعاصرة، وهو ما يفرض تبني منهجية بحثية تتجاوز الوصف الأخلاقي إلى التحليل المعرفي النقدي. تنطلق منهجية البحث من افتراض أن المفاهيم، بما في ذلك مفهوم التسامح، لا تعمل بوصفها أدوات محايدة، بل بوصفها أساقا دلالية مشحونة بتاريخها وسياقات إنتاجها. () ولذلك، يعتمد البحث مقاربة أبستمولوجية تفكيكية، تسعى إلى تحليل الشروط المعرفية التي أنتجت خطاب التسامح، والكشف عن الافتراضات الضمنية التي تحكم استخدامه في الخطابات الفلسفية والسياسية والثقافية. هذه المقاربة لا تهدف إلى نفي القيمة الأخلاقية للتسامح، بل إلى فهم كيفية تشكيلها، وكيف يمكن أن تتقلب وظائفها في سياقات معينة. منهجيا، يقوم البحث على الجمع بين التحليل المفاهيمي والتحليل الخطابي. ففي المستوى الأول، يتم تفكيك مفهوم التسامح من خلال تتبع تطوره الدلالي في الفكر الفلسفي والسياسي، () والكشف عن التحولات التي طرأت على معانيه من كونه حلا عمليا للصراعات الدينية، إلى كونه قيمة كونية تُستدعى في الخطابات الحقوقية المعاصرة. هذا التحليل

وبوصفه مدخلا أساسيا لفهم الصراعات الثقافية في عالم يتسم بتزايد التداخل والاختلاف.

تساؤلات البحث

تنبثق تساؤلات هذا البحث من التحول المفاهيمي الذي ينقل التسامح من مستوى الحكم القيمي المباشر إلى مستوى التحليل المعرفي النقدي. فبدلاً من الانشغال بالسؤال الشائع الذي يفترض إمكانية قياس التسامح بوصفه صفة أخلاقية ثابتة، يتجه البحث إلى مساءلة أعمق تتعلق بكيفية تشكل معرفة التسامح ذاتها. إن السؤال المركزي هنا لا يتمثل في تحديد ما إذا كانت المجتمعات أو الأفراد متسامحين، بل في الكشف عن الكيفيات المعرفية التي يتم من خلالها الادعاء بالتسامح، وعن الشروط التي تجعل هذا الادعاء ممكناً ومقبولاً في سياقات معينة دون غيرها. ينطلق البحث من التساؤل حول معنى المعرفة في سياق التسامح. () فالمعرفة لا تُفهم هنا بوصفها انعكاساً مباشراً أو محايداً للواقع الاجتماعي، بل بوصفها بناء تأويلياً يتشكل ضمن أطر ثقافية وتاريخية محددة. هذا الفهم يطرح سؤالاً أساسياً مفاده كيف تُنتج المجتمعات معاييرها الخاصة للحكم على التسامح، وكيف تتحول هذه المعايير إلى مسلمات يصعب مساءلتها. إن هذا التساؤل يفتح المجال أمام تفكيك العلاقة بين المعرفة والسلطة، باعتبار أن من يحدد معنى التسامح يحدد في الوقت ذاته حدود المقبول والمرفوض داخل المجال العام. ومن هنا، يطرح البحث تساؤلاً محورياً حول سرديات الذات التي يقوم عليها خطاب التسامح. () فكل ادعاء بالتسامح يفترض ضمناً صورة معينة للذات، تُقدّم بوصفها عقلانية أو متقدمة أو إنسانية، وقادرة على استيعاب الاختلاف. هذه الصورة لا تُبنى في الفراغ، بل تشكل عبر خطاب تاريخي وثقافي يمنح الذات موقع المركز والمعيّار. وعليه، يتساءل البحث عن الكيفية التي تُستخدم بها سرديّة التسامح لترسيخ هوية ذاتية إيجابية، مقابل بناء صورة نمطية عن الآخر بوصفه مختلفاً أو متخلفاً أو بحاجة إلى التهذيب والاندماج.

في مقابل ذلك، يثير البحث تساؤلات حول موقع الآخر في خطاب التسامح. فإذا كان التسامح يُمارس من موقع قوة معرفية، فهل يمكن اعتباره اعترافاً متبادلاً، أم أنه يظل فعلاً أحادياً يكرس عدم التكافؤ؟ هذا التساؤل يقود إلى فحص الحدود الدقيقة بين التسامح والإقصاء، وبين الاعتراف والاحتواء. فالباحث يسأل كيف يتحول الآخر إلى موضوع للتسامح لا شريكاً في إنتاج المعنى، وكيف يُطلب منه أحياناً أن يعيد تعريف ذاته وفق معايير الذات المهيمنة لكي يكون جديراً بالتسامح. () كما تثير تساؤلات البحث إشكالية المعايير التي يُقاس بها التسامح. فهل توجد معايير كونية يمكن الاحتكام إليها، أم أن هذه المعايير نفسها نتاج سياقات حضارية مخصوصة؟ هذا السؤال لا يهدف إلى نفي إمكان القيم المشتركة، بل إلى مساءلة الادعاء بكونها بديهية أو محايدة. إن البحث يتساءل عن الكيفية التي تتحول بها معايير ثقافية معينة إلى نماذج عالمية تُفرض بوصفها معياراً للتسامح، وما يترتب على ذلك من توترات وصراعات في السياقات الثقافية المختلفة. () ومن بين التساؤلات الأساسية التي يطرحها البحث أيضاً العلاقة بين التسامح والصراع. فبدلاً من النظر إلى التسامح بوصفه نقيض الصراع أو حلاً نهائياً

له، يتساءل البحث عن الدور الذي يلعبه خطاب التسامح في إنتاج الصراع ذاته. كيف يمكن لخطاب يدّعي احتواء الاختلاف أن يسهم، في ظروف معينة، في تعميق الإحساس بالتمييز أو الظلم؟ هذا التساؤل يسمح بفهم الصراعات الثقافية بوصفها صراعات حول المعنى والاعتراف، لا مجرد تعارض بين مواقف أخلاقية.

تتوسع تساؤلات البحث لتشمل البعد التأويلي للتسامح، أي كيفية تفسير الأفعال والممارسات الثقافية المختلفة. فالباحث يسأل كيف تُقرأ هذه الممارسات ضمن أطر معرفية مختلفة، وكيف يؤدي اختلاف التأويل إلى اختلاف الحكم الأخلاقي. إن ما يُعتبر ممارسة مشروعة في سياق ثقافي معين قد يُنظر إليه بوصفه انتهاكاً للقيم في سياق آخر، وهنا يصبح التسامح مسألة تأويل قبل أن يكون مسألة موقف. هذا الإدراك يسلط الضوء على أهمية الوعي بالأطر التأويلية التي تحكم فهمنا للاختلاف. كما يطرح البحث تساؤلاً حول إمكانية الفصل بين التسامح والنقد. () فهل يعني التسامح تعليق الحكم النقدي، أم يمكن الجمع بين الاعتراف بالاختلاف وممارسة النقد؟ هذا السؤال يعكس توتراً أساسياً في خطاب التسامح المعاصر، حيث يُنظر أحياناً إلى أي نقد بوصفه تعصّباً، بينما يُفهم التسامح بوصفه حياداً مطلقاً. يسعى البحث إلى مساءلة هذا التصور، من خلال التساؤل عن الحدود المعرفية التي تفصل بين النقد المشروع والإقصاء المقنّع. في ضوء هذه التساؤلات، يصبح تحليل سرديّة التسامح مدخلاً مركزياً لفهم الكيفية التي تُنتج بها المجتمعات صورها عن ذاتها وعن غيرها. فالسرديات ليست مجرد قصص، بل هي أطر معرفية تنظم الفهم وتوجه الفعل. ومن خلال تفكيك هذه السرديات، يسعى البحث إلى الكشف عن الافتراضات الضمنية التي تحكم خطاب التسامح، وإلى إبراز التوترات التي تختفي خلف لغته الإيجابية. وعليه، فإن تساؤلات البحث لا تهدف إلى تقديم أجوبة حاسمة بقدر ما تهدف إلى فتح أفق نقدي جديد للتفكير في التسامح. () إنها تساؤلات تسعى إلى زعزعة البديهيات، وإلى إعادة توجيه النقاش من مستوى الأحكام الأخلاقية السطحية إلى مستوى التحليل المعرفي العميق. ومن خلال هذا التحول، يأمل البحث في الإسهام في فهم أكثر تعقيداً للتسامح، بوصفه ممارسة معرفية وسردية تشكل أحد المفاتيح الأساسية لفهم الصراعات الثقافية في العالم المعاصر.

الجوهر المعرفي للبحث

يحدد الجوهر المعرفي لهذا البحث في مساءلة البنية العميقة التي تقوم عليها سرديّة التسامح، بوصفها سرديّة لا تنشأ في فضاء محايد أو بريء، بل تتأسس على شبكة من الافتراضات المسبقة المتعلقة بالهوية والاختلاف والمعنى. فالتسامح، كما يتجلى في الخطابات المعاصرة، ليس مجرد موقف أخلاقي معزول عن شروط إنتاجه، بل هو ممارسة معرفية تشكل داخل أطر ثقافية وتاريخية محددة، وتُسبطن تصورات معينة عن الذات والآخر. ومن هنا، فإن فهم التسامح يقتضي تجاوز سطح الخطاب الإنساني أو الحقوقي إلى تحليل الأسس المعرفية التي تمنحه معناه ووظيفته. () ينطلق البحث من فرضية مفادها أن كل سرديّة عن التسامح تفترض، بشكل صريح أو ضمني، وجود ذات مركزية ترى نفسها مرجعاً للتقييم

والمعنى. هذه الذات لا تكتفي بتعريف ذاتها بوصفها متسامحة، بل تحتكر في الوقت ذاته سلطة تحديد ما الذي يستحق التسامح وما الذي يُستبعد بوصفه غير مقبول. وبهذا المعنى، لا يكون التسامح علاقة متكافئة بين أطراف متساوية، بل فعلا غير متناظر، يصدر من موقع معرفي يهيمن نحو موقع آخر يُعرف ابتداء بوصفه مختلفا أو هامشيا. () إن هذا اللاتكافؤ لا يظهر بالضرورة في شكل عنف صريح، بل يتخفى خلف لغة أخلاقية وإنسانية توحى بالحياد والسمو القيمي.

الجوهر المعرفي للبحث يتجلى في الكشف عن هذه العلاقة غير المتكافئة، التي تجعل من التسامح أحيانا شكلا من أشكال السلطة الرمزية. فحين تُمنح الذات حق التسامح، فإنها تُمنح نفسها في الوقت ذاته حق الحكم، وحق وضع الحدود، وحق رسم المجال الذي يُسمح فيه للاختلاف بالظهور. إن الآخر، في هذه السردية، لا يُعترف به بوصفه شريكا في إنتاج المعنى، بل بوصفه موضوعا للتقييم والاحتواء. ومن هنا، يصبح التسامح ممارسة تنظيمية تهدف إلى ضبط الاختلاف أكثر مما تهدف إلى الاعتراف به. إن هذا التصور يفتح المجال أمام مساءلة العلاقة بين التسامح والمعرفة، باعتبار أن المعرفة ليست مجرد أداة للفهم، بل هي أيضا أداة للترتيب والتصنيف والإقصاء. () فالتصنيفات التي تحدد ما هو معقول أو عقلائي، وما هو مقبول أو مرفوض، ليست بريئة، بل تعكس أنماط معرفة مهيمنة تشكلت في سياقات تاريخية محددة. إن أبستمولوجيا التسامح تسعى إلى تفكيك هذه التصنيفات، لا من أجل نفي إمكان القيم المشتركة، بل من أجل كشف طابعها المشروط وغير المطلق. يتجسد الجوهر المعرفي للبحث أيضا في نقد النزعة المعيارية التي تفترض أن التسامح قيمة واضحة الدلالة، يمكن تطبيقها بصورة مباشرة على مختلف السياقات الثقافية. فهذه النزعة تتجاهل أن معنى التسامح ذاته يتغير باختلاف الأطر المعرفية التي يُستدعى ضمنها. ما يُعتبر تسامحا في سياق ثقافي معين قد يُنظر إليه بوصفه لامبالاة أو حتى إهانة في سياق آخر. ومن هنا، فإن البحث لا يسعى إلى تثبيت تعريف واحد للتسامح، بل إلى إبراز طبيعته الإشكالية بوصفه مفهوما متعدد الدلالات. ()

في هذا الإطار، تركز أبستمولوجيا التسامح على تحليل الافتراضات المتعلقة بالهوية. فالهوية، كما بُنيت في خطاب التسامح، غالبا ما تُقدّم بوصفها مستقرة ومتماسكة، في مقابل هوية الآخر التي تُصوّر بوصفها مشكلة أو تهديدا. هذا التمثيل لا يعكس فقط اختلافا ثقافيا، بل يعكس أيضا تباينا في مواقع القوة المعرفية. إن البحث يسعى إلى كشف كيف تُستخدم سردية التسامح لترسيخ هوية ذاتية إيجابية، مقابل تهميش هويات أخرى أو إخضاعها لعملية تهذيب رمزي. كما يتناول الجوهر المعرفي للبحث مسألة المعنى، باعتبارها بعدا مركزيا في فهم التسامح. فالتسامح ليس مجرد موقف من أشخاص أو جماعات، بل موقف من معاني وسرديات وممارسات رمزية. وحين تحتكر ذات معينة سلطة تعريف المعنى، فإنها تحدد في الوقت ذاته ما الذي يُعتبر اختلافا مشروعا وما الذي يُصنف بوصفه انحرافا. () إن هذا الاحتكار للبعد يمثل أحد أعمق أشكال الهيمنة المعرفية، لأنه يعمل على مستوى غير مرئي، ويُقدّم بوصفه أمرا بديهيا. إن أبستمولوجيا التسامح، كما يتبناها هذا البحث، لا تهدف إلى تقويض فكرة التسامح أو نزع مشروعيتها

الأخلاقية، بل إلى تحريرها من أوهامها المعيارية. فحين يُنظر إلى التسامح بوصفه قيمة مكتملة ونهائية، يصبح عصيا على النقد، وتُغلق إمكانات تطوره. أما حين يُفهم بوصفه ممارسة معرفية وسردية، فإنه يصبح قابلا للمساءلة وإعادة الصياغة. هذا التحول هو جوهر الرهان المعرفي للبحث. وعليه، فإن الجوهر المعرفي لهذا البحث يتمثل في إعادة التفكير في التسامح بوصفه علاقة معرفة وقوة ومعنى، لا مجرد فضيلة أخلاقية. إنه يسعى إلى إظهار أن التسامح، في كثير من تجلياته، يعكس بنى معرفية غير متكافئة، وأن فهم هذه البنى شرط أساسي لتحويل التسامح من ممارسة ضبط إلى أفق اعتراف متبادل. ومن خلال هذا التفكيك النقدي، يفتح البحث المجال أمام تصور أكثر تواضعا وانفتاحا للتسامح، يقوم على الاعتراف بنسبية المعرفة وتعدد السرديات، () وعلى إدراك أن العيش المشترك لا يتحقق عبر إلغاء الاختلاف أو احتوائه، بل عبر إعادة التفاوض المستمر حول معانيه وحدوده.

بين التسامح والتعصب

تسعى مقارنة أبستمولوجيا التسامح، إلى زعزعة التصور الشائع الذي يقيم تقابلا بسيطا وحادا بين التسامح والتعصب، بوصفهما موقفين متناقضين لا يلتقيان. فوفق هذا التصور التقليدي، يُفهم التسامح باعتباره قيمة أخلاقية إيجابية، دالة على الانفتاح والاعتراف بالآخر، في حين يُحتزل التعصب في كونه موقفا عدائيا صريحا، يتجلى في العنف اللفظي أو المادي، وفي الإقصاء المباشر والرفض العلني للاختلاف. غير أن هذا التقابل الثنائي، على بساطته الظاهرية، يخفي تعقيدات معرفية عميقة، ويعجز عن تفسير كثير من المفارقات التي تميز الخطابات والممارسات المعاصرة باسم التسامح. تنطلق أبستمولوجيا التسامح من افتراض أساسي مفاده أن التعصب لا يظهر دائما في صورته الفجة أو العنيفة، بل قد يتخذ أشكالا ناعمة، موهمة، بل ومشروعة أخلاقيا في بعض السياقات. ففي مجتمعات تدعي الانفتاح والتعدد، كثيرا ما يُعاد إنتاج التعصب داخل خطابات تزعم الحياد، أو تتحدث باسم العقلانية والحداثة والقيم الكونية. () هنا لا يتجسد التعصب في رفض الآخر بوصفه عدوا، بل في قبوله المشروط، أو في إعادة تعريفه وفق معايير الذات المهيمنة. وبذلك يتحول التسامح من أفق للاعتراف المتبادل إلى أداة لإعادة ترتيب علاقات القوة، من دون أن يفقد لغته الإنسانية الجذابة.

تكشف هذه المقاربة أن المشكلة لا تكمن فقط في غياب التسامح، بل في الطريقة التي يُفهم ويُمارس بها. فحين تتحول القيم الخاصة بثقافة بعينها إلى معايير عامة يُفترض أنها كونية، وحين تُقدّم هذه القيم بوصفها تاجا للعقل الخالص أو للتقدم الإنساني، يتم إخفاء طابعها التاريخي والثقافي. في هذه الحالة، لا يُنظر إلى الاختلاف بوصفه تعبيراً عن تنوع مشروع في أنماط الحياة والمعنى، بل بوصفه نقصا أو تحلفا أو عائقا أمام الاندماج. () هذا الشكل من الحكم على الآخر لا يُعلن عن نفسه بوصفه تعصبا، بل يتخفى وراء خطاب الإصلاح أو التحديث أو الاندماج الاجتماعي. من هنا، تتبين أبستمولوجيا التسامح أن التعصب المعرفي أخطر أحيانا من التعصب الصريح، لأنه يعمل من داخل منظومات خطابية

تحتل بشرية أخلاقية وسياسية. فالتعصب الصريح يمكن مواجهته وفضحه بسهولة نسبية، لأنه يعلن عن ذاته بوضوح. أما التعصب الناعم، فيعمل عبر آليات دقيقة من التطبيع والتأويل، تجعل ممارساته تبدو طبيعية أو حتى ضرورية. وهو لا يقصي الآخر مباشرة، بل يطالبه بأن يعيد تشكيل ذاته كي تصبح قابلة للقبول داخل الإطار السائد. في هذا السياق، يصبح مفهوم الاندماج مثالا دالا على هذا التعقيد. فالاندماج، في كثير من الخطابات المعاصرة، يُقدّم بوصفه قيمة إيجابية، () تهدف إلى تحقيق التعايش والانسجام الاجتماعي. غير أن هذا المفهوم، حين يُفهم من منظور أحادي، قد يتحول إلى أداة تعصبية مقنّعة. إذ يُطلب من الآخر، باسم الاندماج، أن يتخلى عن لغته أو رموزه أو ممارساته الثقافية، أو أن يحصرها في المجال الخاص، كي لا تزج الحساسية العامة. هنا لا يُرفض الآخر، بل يُقبل بشرط أن يصبح شبيها بالذات المهيمنة، أو على الأقل غير مرئي في اختلافه. وتكشف أبستمولوجيا التسامح أن هذا النوع من القبول المشروط ينطوي على علاقة قوة معرفية غير متكافئة. فالذات التي تمنح التسامح تفترض ضمنا أنها تمتلك معيار العقلانية والحداثة والإنسانية، بينما يُختزل الآخر في كونه موضوعا لهذا التسامح. وبذلك يصبح التسامح فعلا أحاديا، لا علاقة متبادلة، ويتحول من اعتراف بالاختلاف إلى إدارة له. () هذا التحول هو ما يسمح للتعصب بأن يعمل من داخل خطاب التسامح ذاته، دون أن يُسمى أو يُدان.

إن تجاوز الثنائية التقليدية بين التسامح والتعصب يقتضي، إذن، إعادة التفكير في الشروط المعرفية التي تجعل أحدهما ممكنا. فالتسامح، في منظور أبستمولوجي، ليس نقيض التعصب بشكل آلي، بل قد يحتويه ضمنا إذا لم يخضع لنقد ذاتي. والتعصب، بدوره، ليس دائما موقفا انفعاليا أو أخلاقيا سلبيا، بل قد يكون نتاجا لأنماط معرفة تدّعي الموضوعية والحياد. من هنا، يصبح السؤال المركزي ليس: هل نحن متسامحون أم متعصبون، بل: كيف تُبنى معايير التسامح، ومن يحددها، وعلى أي أساس معرفي. يبرز هذا الإشكال بوضوح في الخطابات التي تتحدث باسم القيم الكونية. () ففكرة الكونية، في ذاتها، لا تحمل بالضرورة طابعا تعصبيا، لكنها تصبح كذلك حين تُفصل عن شروطها التاريخية، وحين تُفرض بوصفها النموذج الوحيد للعقلانية أو للعيش المشترك. في هذه الحالة، يُعاد إنتاج تعصب معرفي يعتبر أن ثمة طريقا واحدا للتقدم، وأن كل ما يخرج عنه هو انحراف أو بقايا تقاليد يجب تجاوزها. هذا النوع من التفكير لا يعترف بالاختلاف بوصفه إمكانا معرفيا، بل بوصفه مشكلة ينبغي حلها. وتكمن خطورة هذا التعصب المتّنع في أنه يعيد صياغة الصراع الثقافي بلغة أخلاقية، ما يجعل مقاومته أكثر تعقيدا. فحين يُطلب من جماعة ما أن تتخلى عن بعض خصوصياتها باسم القيم المشتركة، يبدو الاعتراض على هذا الطلب وكأنه رفض للتعايش أو تهديد للوحدة الاجتماعية. وبذلك يُعاد تأطير الصراع المعرفي حول المعنى والاعتراف في صورة صراع أخلاقي بين من يدافع عن العقلانية ومن يتمسك بالخصوصية. () هذا التأطير يخفي علاقات القوة الكامنة خلف الخطاب، ويمنح التعصب شرعية أخلاقية غير مباشرة.

إن أبستمولوجيا التسامح لا تهدف إلى إدانة كل خطاب عن القيم المشتركة أو الاندماج، بل إلى مساءلة الافتراضات المعرفية التي يقوم عليها. فهي تميز بين تسامح يعترف بالاختلاف بوصفه حقا أصيلا، وتسامح مشروط يسعى إلى تطبيع الاختلاف وإفراغه من مضمونه. في الحالة الأولى، يكون التسامح أفقا مفتوحا للتفاوض حول المعنى، وفي الثانية، يتحول إلى تقنية للضبط الاجتماعي. هذا التمييز هو ما يسمح بفهم كيف يمكن للتسامح أن ينقلب، في سياقات معينة، إلى شكل من أشكال التعصب الناعم. وبذلك، تفتح هذه المقاربة أفقا نقديا جديدا لفهم العلاقة بين التسامح والتعصب، بوصفها علاقة جدلية لا تختزل في التقابل البسيط. فالتسامح ليس دائما بريئا، كما أن التعصب ليس دائما فجاء. وبينهما تمتد منطقة رمادية واسعة، تعمل فيها الخطابات والمؤسسات على إعادة إنتاج أنماط معينة من المعرفة والسلطة. () إن الوعي بهذه المنطقة هو شرط أساسي لتحرير مفهوم التسامح من أوهامه، ولتحويله من شعار أخلاقي إلى ممارسة نقدية واعية. في المحصلة، تكشف أبستمولوجيا التسامح أن المعركة الحقيقية لا تدور فقط بين التسامح والتعصب، بل بين أنماط مختلفة من الفهم والمعرفة. فحين يُختزل التسامح في قبوله الأداتي للآخر، يصبح جزءا من المشكلة لا من الحل. أما حين يُعاد التفكير فيه بوصفه ممارسة معرفية تعترف بتعدد المعاني وتكافؤ الذوات، فإنه يفتح إمكانات جديدة لتفكيك التعصب، لا بوصفه انحرافا أخلاقيا فقط، بل بوصفه بنية معرفية قابلة للنقد والتجاوز.

المجتمع بوصفه منظومة معنى

ينطلق التفكير في المجتمع بوصفه منظومة معنى من قطيعة واعية مع النزعة التعريفية التي تسعى إلى تثبيت المفاهيم في صيغ نهائية ومغلقة. فإدراك المفهوم، في هذا السياق، لا يعني القبض على جوهر ثابت للتسامح أو صوغه في تعريف جامع مانع، بل يعني الوعي بطبيعته الإشكالية، وبكونه مفهوما متحركا، تاريخيا وسياسيا، يتغير بتغير الشروط الثقافية والسياسية والمعرفية التي يُستعمل ضمنها. فالتسامح لا يوجد خارج التاريخ، ولا يتخلى بوصفه قيمة خالدة مستقلة عن الفاعلين والخطابات، بل يتشكل داخل شبكات معقدة من المعنى، حيث يتقاطع التصورات عن الذات والآخر، وعن الحق والاختلاف، وعن المقبول والمرفوض. () إن هذا الفهم يفرض الابتعاد عن وهم اليقينيات الكبرى، وعن الاعتقاد بإمكانية امتلاك حقيقة نهائية حول التسامح أو حول شروطه. فالمفاهيم من منظور أبستمولوجي، ليست مرايا شفافة للواقع، بل أدوات تأويلية تشارك في بنائه. والتسامح، بوصفه مفهوما مركزيا في الخطاب المعاصر، لا يُفهم إلا من خلال تتبع تحولات دلالاته، والرهانات التي علّقت عليه في سياقات مختلفة. إن إدراك المفهوم، بهذا المعنى، هو إدراك لحركته، لتوتراته الداخلية، ولتناقضاته أحيانا، لا محاولة لإغلاقه داخل تعريف معياري يزعم الحياد والكلية. وبقتضي هذا المسار النقدي التخلي عن التصنيفات الثنائية الحادة التي طالما هيمنت على التفكير في القضايا الثقافية، () مثل ثنائية التسامح والتعصب، أو العقلانية واللاعقلانية، أو الحداثة والتقليد. فهذه الثنائيات، على الرغم من قدرتها التبسيطية، تخفي أكثر مما تكشف، لأنها تفترض عالما منقسما بوضوح إلى

معسكرات متقابلة، وتغلغل المساحات الرمادية التي تشكل فيها الممارسات الفعلية للتسامح والإقصاء. إن التفكير في المجتمع بوصفه منظومة معنى يقتضي تجاوز هذه الاختلالات، والانفتاح على تعقيد التجربة الإنسانية، حيث تتداخل القيم، وتتنازع التأويلات، وتتغير المواقع. من هنا، تبرز أبستمولوجيا التسامح بوصفها دعوة صريحة إلى التواضع المعرفي. فالتواضع هنا لا يعني التغلغل عن التفكير النقدي أو الوقوع في نسبة مطلقة، بل يعني الاعتراف بحدود المعرفة، وبأن أي فهم للتسامح يظل مشروطاً بسياقه، وقابلاً للمراجعة والنقد. () إن قبول عدم اليقين، في هذا الإطار، لا يُنظر إليه بوصفه ضعفاً معرفياً، بل بوصفه شرطاً أساسياً للتعايش في عالم متعدد. فحين تدّعي جماعة ما امتلاك الحقيقة النهائية حول القيم أو المعنى، فإنها تغلق أفق الحوار، وتحوّل الاختلاف إلى تهديد. أما حين يُعترف بعدم اكتمال المعرفة، يصبح الاختلاف فرصة للتفكير المشترك لا سبباً للصراع. ويتكامل هذا المنظور مع توجهات الدراسات الحضارية المعاصرة التي تعيد النظر في فهم المجتمعات والحضارات. فبدلاً من النظر إلى المجتمع باعتباره مجرد تجمع بشري تحكمه مصالح مادية أو قوانين اقتصادية، تنظر هذه الدراسات إليه بوصفه منظومة معنى، أي شبكة من الرموز والتصورات والسرديات التي تمنح الأفراد والجماعات إحساسهم بالهوية والانتماء، وتحدد طرائق فهمهم للعالم. في هذا الإطار، لا تُختزل الحضارات في منجزاتها التقنية أو مؤسساتها السياسية، بل تُفهم من خلال نماذجها المعرفية، وأنماطها التأويلية، وطرائقها الخاصة في تعريف الذات والآخر.()

إن الحضارات، من هذا المنظور، لا تختلف فقط في عاداتها أو تقاليدها الظاهرة، بل في بنيتها العميقة التي تشكل معنى الاختلاف ذاته. فما يُعدّ في سياق حضاري معين تعبيراً مشروعاً عن الهوية، قد يُفهم في سياق آخر بوصفه خروجاً عن النظام العام أو تهديداً للقيم المشتركة. هذا الاختلاف في التأويل لا يعود بالضرورة إلى سوء نية أو تعصب أخلاقي، بل إلى تبين في منظومات المعنى التي تؤثر الفهم. ومن هنا، فإن أي حديث عن التسامح يغفل هذا البعد الحضاري المعرفي، يظل سطحيًا وعرضيًا لإسقاطات تبسيطية. إن تجاهل المجتمع بوصفه منظومة معنى يؤدي في كثير من الأحيان إلى إسقاط نماذج تفسيرية أحادية على واقع متعدد. ففي سياق العولمة، كثيراً ما تُقدّم نماذج ثقافية بعينها بوصفها معياراً كونياً للتقدم أو للعقلانية، ويُفترض أن على المجتمعات الأخرى أن تتكيف معها كي تكون متسامحة أو حديثة. () هذا الافتراض يغفل حقيقة أن ما يُسمى بالقيم الكونية يتجلى دائماً من خلال صيغ تاريخية وثقافية محددة، وأن فرضه دون مساءلة يتحول إلى شكل من الهيمنة المعرفية. وبدل أن يفضي إلى التعايش، يفاقم مشاعر الإقصاء وسوء الفهم. أما إدماج البعد المعنوي في تحليل المجتمعات، فيفتح أفقاً مغايراً لفهم الصراعات والتفاعلات الثقافية. فالصراع، في كثير من الحالات، ليس صراعاً حول الموارد أو المصالح فقط، بل صراعاً حول المعنى، حول من يملك سلطة تعريف القيم والرموز، وحول أي سرديّة تُعترف بها بوصفها شرعية. وفي هذا السياق، يصبح التسامح ممارسة تأويلية بقدر ما هو موقف

أخلاقي. إنه القدرة على الاعتراف بأن للآخر منظومة معنى مختلفة، لا تختزل في الانحراف أو الخطأ، بل تعكس تجربة تاريخية وإنسانية مغايرة.

إن الحوار الحضاري الحقيقي، في ضوء هذا الفهم، لا يقوم على تبادل المجاملات أو الدعوة المجردة إلى التعايش، بل على الاعتراف المتبادل بحدود كل منظومة معرفية. فالحوار لا يكون ممكناً إلا حين يتخلى كل طرف عن ادعاء احتكار الحقيقة أو المعنى، ويعترف بأن فهمه للعالم ليس الوحيد الممكن. هذا الاعتراف لا يلغي الاختلاف، بل يمنحه مشروعية، ويحوّله من مصدر تهديد إلى مجال للتفاعل الخلاق. وهنا يتجلى الدور العميق لأبستمولوجيا التسامح، بوصفها إطاراً نظرياً يسمح بفهم شروط هذا الحوار وإمكاناته. وفي هذا السياق، يصبح المجتمع فضاءً يتقاطع فيه سرديات متعددة، لا وحدة صماء متجانسة. فكل مجتمع، مهما بدا متماسكاً، يضم داخله تنوعاً في الرؤى والتأويلات، وتفاوتاً في مواقع السلطة والمعرفة. إن النظر إلى المجتمع بوصفه منظومة معنى يعني الاعتراف بهذه التعددية الداخلية، وعدم اختزال المجتمع في صوت واحد أو هوية واحدة. وهذا الاعتراف هو شرط أساسي لتفكيك أشكال التعصب التي تنشأ حين تُفرض سرديّة مهيمنة بوصفها التعبير الوحيد عن الهوية الجماعية. () إن إعادة التفكير في التسامح ضمن هذا الأفق المعرفي تفضي إلى تحريره من طابعه الشعاري، وإلى ربطه بممارسة نقدية مستمرة. فالتسامح، في مجتمع يُفهم بوصفه منظومة معنى، ليس حالة تُنجز مرة واحدة، بل عملية تفاوض دائم حول القيم والرموز وحدود القبول. وهو ليس تنازلاً من طرف قوي لطرف ضعيف، بل اعتراف متبادل بتكافؤ الذات في إنتاج المعنى، حتى في ظل اختلاف مواقع القوة. في المحصلة، يتيح لنا تصور المجتمع بوصفه منظومة معنى إعادة صياغة سؤال التسامح خارج الأطر المعيارية الضيقة. فهو يدعونا إلى فهم التسامح بوصفه ممارسة معرفية تُأسس على التواضع، وعلى قبول عدم اليقين، وعلى الاعتراف بتعدد طرائق العيش والفهم. () وبدل أن يكون التسامح حلاً جاهزاً للصراعات، يصبح أفقاً مفتوحاً للتفكير المشترك، ومساراً نظرياً لفهم الذات والآخر في عالم لا يمكن اختزاله في معنى واحد أو حقيقة واحدة.

من أجل فهم أعمق للصراعات الثقافية المعاصرة

في التحليل المعاصر للتسامح، يتضح أن هذا المفهوم لا يمكن اختزاله في موقف أخلاقي إيجابيّ تجاه الآخر، بل ينبغي فهمه كإشكالية معرفية تشابك فيها قضايا الهوية والاختلاف والمعنى. فالاختلاف الثقافي لا يعني مجرد تنوع في الممارسات أو القيم، بل يعكس اختلافاً في أنماط المعرفة التي تحدد معنى هذا الاختلاف، وتضع له حدوداً مقبولة وغير مقبولة ضمن السرديات السائدة في المجتمع. على سبيل المثال، ما يُنظر إليه في مجتمع غربي حديث بوصفه ممارسة ديمقراطية طبيعية، كحرية التعبير عن المعتقدات الدينية أو الثقافية، () قد يُفهم في سياق جماعة تقليدية على أنه تهديد للنظام الاجتماعي أو للوحدة الجماعية، وبالتالي يصبح الاختلاف ذاته محور صراع ثقافي وليس مجرد اختلاف سطحي في السلوك أو الممارسة. التسامح هنا يظهر بوصفه أداة تحليلية لفهم هذه الصراعات. فهو ليس فقط موقفاً أو فضيلة أخلاقية، بل ممارسة معرفية تتيح الكشف عن الافتراضات

المسبقة التي تحدد شروط قبول الاختلاف، وعن الاختلافات غير المتكافئة في علاقات القوة بين الذات والآخر. ففي كثير من الخطابات الثقافية والسياسية المعاصرة، يظهر ما يمكن تسميته التعصب المقنع، حيث تُستخدم لغة التسامح نفسها لإضفاء شرعية على ممارسات إقصائية. على سبيل المثال، حين يُطلب من جماعات ثقافية أو دينية التنازل عن خصوصياتها تحت شعار الحداثة أو الاندماج، فإن هذا يشكل نوعاً من التعصب الناعم، يفرض نموذجاً معرفياً واحداً كميّار عالمي، حتى وإن ارتدى لغة أخلاقية أو عقلانية.()

تظهر هذه الديناميات بوضوح في الصراعات الثقافية التي تشهدها أوروبا في أعقاب موجات الهجرة الأخيرة. ففي فرنسا، على سبيل المثال، أثارت مسألة ارتداء الحجاب الجدل السياسي والاجتماعي، حيث اعتبرت السلطات الفرنسية الحجاب رمزاً لتحدٍ محتمل للعابانية، بينما يرى المسلمون أنه جزء من الحرية الدينية والهوية الثقافية.() هنا يظهر التسامح بوصفه مشروطاً بمعايير معرفية معينة تحدد ما يُسمح به وما يُرفض، وما يُعد اندماجاً مشروعاً وما يُعد تحدياً للهوية الوطنية. هذا المثال يعكس بوضوح أن التسامح ليس مجرد موقف أخلاقي، بل أداة لفهم كيفية إنتاج معنى الاختلاف، وكيف تحدد المجتمعات حدود قبول الآخر. كما أن التسامح كإشكالية معرفية يسمح بتحليل العلاقات غير المتكافئة بين الجماعات المختلفة. فالمجتمع أو الجماعة التي تُعرف نفسها بوصفها متسامحة غالباً ما تفترض مركزية ذاتها في تقييم الآخر، وتقرر ما يُعتبر مشروعاً أو مقبولاً، وما يُعد مرفوضاً أو غير قابل للتسامح. ومن ثم، فإن أي دراسة للتسامح لا يمكن أن تتجاهل علاقة القوة والمعرفة التي تتحكم في هذا البناء الرمزي. فالخطاب المتسامح في هذا السياق ليس محايداً،() بل غالباً ما يعكس مصالح اجتماعية وسياسية وثقافية محددة، ويُنتج آليات غير مرئية للتحكم في التعدد الثقافي أو الإقصاء الرمزي. الصراعات الثقافية المعاصرة تكشف هذه الديناميات بوضوح. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تتجلى التوترات بين مجموعات الأقليات والبيئات الثقافية السائدة في مجالات التعليم والعمل والسياسة، حيث تُفسر بعض الممارسات الثقافية للآخرين على أنها تهديد للهوية الوطنية أو للأمن الاجتماعي، بينما يراها أصحابها تعبيراً مشروعاً عن هويتهم وحقوقهم. وهنا يصبح الصراع حول معنى الاختلاف ذاته، وليس فقط حول المظهر الخارجي للقيم أو السلوكيات، ويظهر التسامح كروية لتحليل هذه العملية المعقدة.

على صعيد آخر، يلعب الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً مزدوجاً في تشكيل معنى التسامح، فهي من جهة توفر منصة للحوار والتعبير عن التنوع، ومن جهة أخرى تساهم في إنتاج سرديات معادية للآخر، تعيد تعريف التسامح وفق معايير تضييقية أو استعلائية. فالتفاعلات الرقمية بين مجموعات ثقافية مختلفة غالباً ما تعيد إنتاج الخطابات النمطية، وتزيد سوء الفهم، وتخلق آليات ضغط رمزي وثقافي تفرض على المجموعات الأقل قوة التكيف أو الانصياع للمعايير السائدة.() في هذا السياق، يصبح التسامح أداة لفهم كيفية إنتاج المعنى، وكيفية تحديد الحدود المقبولة للاختلاف، وكيف يمكن للخطاب أن يتحول أحياناً إلى وسيلة لإعادة إنتاج التعصب الرمزي. إن الطبيعة المتغيرة للتسامح تصبح أكثر وضوحاً

عند دراسة التفاعلات بين المجتمعات في الفضاءات متعددة الثقافات. ففي المدن الكبرى التي تجمع مجموعات متعددة الهويات، مثل نيويورك أو لندن أو دبي، نجد أن التسامح ليس مجرد قيمة ثابتة، بل عملية ديناميكية تتأثر بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتفاعلات اليومية بين الأفراد والجماعات. فالممارسة التي تُعد متسامحة في مرحلة تاريخية معينة قد تُفهم لاحقاً على أنها ممارسة قسرية أو تحدياً للهوية الجماعية، بحسب تغير الظروف أو ظهور قوى اجتماعية جديدة. وهذا يبرز أن التسامح ليس حالة مستقرة، بل عملية متغيرة تعتمد على السياق، وعلى قدرة الفاعلين على تفسير السلوكيات المختلفة ضمن نظم معرفية متغيرة. في سياق الشرق الأوسط، يمكن ملاحظة أن الصراعات الطائفية والعرقية غالباً ما تكون مرتبطة بتفسير مختلف للتاريخ والهوية والدين، وليس فقط بمصالح سياسية أو اقتصادية. على سبيل المثال، الخلافات بين المكونات السنية والشيعية في العراق وسوريا لا تتعلق فقط بالسلطة أو الموارد،() بل تعكس سرديات متباينة للهوية والتاريخ، وما يُعد مشروعاً أو مقبولاً ضمن هذه المكونات. دراسة التسامح هنا، من منظور معرفي، تتيح فهم آليات التفاعل بين هذه المكونات، وكيفية تفسير كل طرف للآخر، وما هي الخطابات التي تسمح بالاعتراف بالآخر، وما هي التي تعمل على إعادة إنتاج الصراع الرمزي.

التسامح كإشكالية معرفية يسلط الضوء أيضاً على كيفية تحويل القيم الثقافية المحلية إلى معايير عالمية يُطلب من الآخر الالتزام بها. فالممارسات التي تُعتبر مقبولة في مجتمع معين، مثل الاحتفال بمهرجانات دينية أو التعبير عن رموز ثقافية، قد تُفهم في مجتمع آخر على أنها انتهاك للقيم العامة أو تهديد للهوية الوطنية. ومن هنا يظهر الصراع الثقافي بوصفه صراعاً حول المعنى، وليس فقط حول المظهر الخارجي للاختلاف. التحليل الأستيمولوجي للتسامح يسمح بفهم هذه العملية، من خلال دراسة الطرق التي يُفسر بها المجتمع الاختلاف، وكيف تحدد السرديات الحد الفاصل بين المشروع وغير المشروع، والمقبول والمرفوض. إن هذا المنظور يتيح أيضاً فهم كيفية تطور الصراعات الثقافية في الفضاءات التعليمية والثقافية. ففي المدارس والجامعات، يتم تدريس قيم معينة للطلاب كوحدة معيارية، وغالباً ما تُعرض ثقافات أخرى في إطار من الاختلاف أو الغرابة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج تصورات مسبقة حول الآخر. هنا يظهر التسامح بوصفه عملية معرفية معقدة، تسمح بفهم كيف تُنتج المؤسسات التعليمية الخطاب الثقافي، وكيف يؤثر هذا الخطاب على إدراك الطلاب للاختلاف، وكيف تتحول المعرفة إلى أداة لإدراك الصراعات الثقافية قبل أن تتحول إلى ممارسة اجتماعية ملموسة. علاوة على ذلك، يظهر التسامح كأداة لتحليل العلاقات بين المعرفة والسلطة. فالخطاب المتسامح غالباً ما يُنتج ضمن مؤسسات ثقافية وسياسية،() ويعكس مصالحها في تنظيم المجال الاجتماعي، سواء عبر تعليم القيم المشتركة أو وضع معايير لما يُعتبر مقبولاً ثقافياً. وبالتالي، يصبح التسامح ليس فقط ممارسة اجتماعية، بل سياسة معرفية تحدد كيفية التعامل مع الاختلاف، وما إذا كان سيُحتضن كجزء من التعدد الثقافي، أم يُقمع أو يُفرض عليه نموذج موحد للاندماج.

في هذا الإطار، يسمح التسامح بتحليل ديناميات الصراع الثقافي المعاصر على مستويات متعددة: أولاً، الكشف عن البنى الرمزية والسرديات التي تحدد معنى الاختلاف والهوية؛ ثانياً، فهم الاختلافات في علاقات القوة والمعرفة داخل المجتمع؛ ثالثاً، توضيح الآليات التي تؤثر في ظهور التوترات بين المجموعات المختلفة. ومن خلال هذا التحليل، يصبح من الممكن الانتقال من فهم سطحي للصراعات الثقافية إلى قراءة معمقة للطرق التي تُنتج بها المجتمعات تصوراتها عن الذات والآخر، وكيف تتفاعل هذه التصورات مع التغيرات السياسية والاجتماعية والتاريخية(). وباختصار، يوفر النظر إلى التسامح كإشكالية معرفية رؤية متكاملة لفهم الصراعات الثقافية المعاصرة، بعيداً عن الاكتفاء بالأحكام الأخلاقية أو التفسيرات المبسطة. فهو يسمح بفهم العمليات المعقدة لإنتاج المعنى، والحدود التي تُحدد فيها الهوية، والصراعات الرمزية التي تنشأ بين الجماعات المختلفة، والعلاقة بين المعرفة والسلطة، والطرق التي تتحول بها الممارسات المتسامحة أحياناً إلى أدوات لإعادة إنتاج الهيمنة أو التعصب. بهذا الشكل، يصبح التسامح أداة معرفية حيوية، لا لفهم الآخر فقط، بل لفهم ديناميات الصراع نفسه، وآليات التعايش والإقصاء، في عالم يزداد فيه التعدد الثقافي والاختلاف الرمزي تعقيداً.

العيش المشترك ومنع الانهيار الاجتماعي

تاريخياً، يمكن تتبع جذور مفهوم التسامح الحديث إلى السياق الأوروبي، حيث لعب دوراً محورياً في تدبير الصراعات الدينية والسياسية التي عصفت بالقارة في مرحلة ما بعد الإصلاح الديني. لم يكن التسامح في هذا الإطار نتاجاً للتقدير المتبادل للاختلاف، ولا انعكاساً لقيم أخلاقية عليا بقدر ما كان استجابة عملية وعاجلة للحاجة إلى تنظيم الحياة المشتركة ومنع انهيار المجتمع. لقد شكّلت الحروب الدينية، والنزاعات الطائفية بين البروتستانت والكاثوليك، والتوترات المستمرة بين الملكيات والجماعات المختلفة، بيئة أدت إلى ظهور التسامح كأداة سياسية، كحل مؤقت يتيح استمرار العيش المشترك دون الانزلاق في دائرة العنف المفتوح. ففي تلك اللحظة التاريخية، كانت الفكرة الأساسية وراء التسامح تتمثل في تدبير الخلاف وليس في الاعتراف المتبادل بالآخر، ولم يكن التسامح موقفاً معرفياً من الاختلاف بقدر ما كان وسيلة لتفادي الانهيار الاجتماعي. من هذا المنطلق، يتضح أن التسامح في أصله التاريخي لم يكن قيمة مستقلة أو مطلقة، بل ممارسة مشروطة بسياقات القوة، حيث يسمح المركز لمجموعات الهامش بالبقاء ضمن حدود محددة مسبقاً، دون منحها حقوق التديّة الكاملة(). أي أن التسامح، في جوهره المبكر، كان جزءاً من سرديّة القوة، وليس تعبيراً عن انفتاح معرفي. فالذات المركزية التي تُمنح لنفسها الحق في التسامح، هي نفسها التي تحدد ما يُعد مقبولاً وما يُعد مرفوضاً، ما يجعل ممارسة التسامح مرتبطة بسلطة التحكم بالآخرين، وليس بفضيلة أخلاقية صافية. هذا التاريخ المبكر للتسامح يفسر لماذا يستمر اليوم الخطاب المتسامح في كثير من الأحيان في التشكل وفق منطق الهامش والمركز، حيث يظل الآخر موضوعاً يُحتوى أو يُضبط، وليس شريكاً متكافئاً في إنتاج المعنى(). ومن هذا المنظور، يصبح التسامح، بالمعنى

الأبستمولوجي، مسألة إدارة الاختلاف أكثر منها اعترافاً به. فالممارسة المتسامحة غالباً ما تسم بليقاف الحكم أو تأجيله، بدل التعامل مع الاختلاف باعتباره فرصة لإعادة التفكير في المعايير والمعرفة السائدة. السؤال المركزي الذي يفرض نفسه هنا هو: هل يكون التسامح فعلاً يحترم الآخر ويعترف بمكانته؟ أم أنه مجرد أداة لإبقاء الصراعات تحت السيطرة، وتأجيل مواجهة الاختلافات الجوهرية؟ هذه الأسئلة تكشف أن التسامح ليس موقفاً بريئاً أو محايداً، بل ممارسة معرفية مشحونة بعلاقات قوة ورؤى للعالم تحدد كيفية فهم الذات والآخر، وما يُسمح به أو يُرفض.

عندما نفكر في التسامح بوصفه ممارسة معرفية، يتعين علينا إعادة النظر في مفهوم الآخر نفسه. في كثير من الخطابات المعاصرة، يُقدّم الآخر ليس بوصفه شريكاً في بناء المعنى أو الحوار، بل بوصفه موضوعاً للتسامح(). هذا التوجه يُنتج ما يمكن تسميته التسامح الأحادي الاتجاه، حيث الذات الممارسة للتسامح تعتبر نفسها معيار العقلانية والإنسانية، في حين يُحتزل الآخر إلى كونه مختلفاً ينبغي ضبطه أو احتواؤه ضمن حدود معقولة مسبقاً. وهكذا، يتحول التسامح إلى أداة لإعادة إنتاج التعصب في صيغة ناعمة، إذ يتم الحفاظ على الثنائية بين "نحن" و"هم"، دون الاعتراف بالنديّة أو مشاركة السلطة الرمزية والمعرفية. من هذا المنطلق، يظهر أن التسامح بمعناه الأعمق لا يعني القبول السلي بكل الاختلافات، ولا التخلي عن القناعات أو المواقف الأساسية، بل يرتبط بتعليق مركزية الذات وفتح المجال للحوار والتأويل. فتنى نكون متسامحين؟ نكون متسامحين بالمعنى الأبستمولوجي عندما نفر بأن رؤيتنا للعالم ليست الحقيقة الوحيدة الممكنة،() وأنها جزء من سرديات متغيرة تاريخياً وثقافياً. هذا النوع من التسامح يفرض ممارسة نقدية للذات قبل أن يكون موقفاً تجاه الآخر. إنه يقيم المسافة بين ما نعتبره ثابتاً وما يمكن إعادة النظر فيه، ويضع الحدود بين الثابت والمؤقت في المعتقدات، مما يتيح للفرد والمجتمع إدراك الاختلاف بوصفه جزءاً طبيعياً من الحياة الاجتماعية والثقافية، وليس تهديداً تلقائياً. يمكن ملاحظة هذا التوتر في التجارب الحديثة للعيش المشترك في المجتمعات متعددة الثقافات. في المدن العالمية مثل لندن ونيويورك ودبي، تتقاطع هويات متعددة في مساحة مشتركة، ما يطرح تحديات عملية لفهم التسامح. فالممارسات التي تُعتبر مقبولة ضمن جماعة معينة قد تُفهم ضمن جماعة أخرى على أنها تهديد للنظام الاجتماعي أو للهوية الجماعية،() مما يولد صراعات رمزية متواصلة حول الحدود المقبولة للاختلاف. ومن خلال هذا الفهم، يصبح التسامح أداة لفهم آليات التفاعل بين الجماعات، واكتشاف الخطوط الدقيقة التي تحدد ما يُسمح به، وما يُقيد، وكيف تُنتج المواقف الرمزية داخل المجتمع.

في السياق الأوروبي، يمكن الإشارة إلى صراعات الأقليات الدينية والعرقية كمثال حي على هذا الإشكال. على سبيل المثال، الجدل حول ارتداء الحجاب في فرنسا يعكس بوضوح التباين في تصور الهوية الوطنية والعلاقة بين الفرد والمجتمع. التسامح في هذا السياق ليس مجرد قيمة أخلاقية، بل ممارسة مؤطرة ضمن نظام معرفي يحدد ما يُعتبر مشروعاً وما يُعد تحدياً للعلمانية. هذا يعكس بوضوح كيف

ويحول التعددية الثقافية من مصدر صراع محتمل إلى فرصة للحوار وإعادة التفكير في بنية المجتمع.

أما متى نكون متعصبين؟ فنكون كذلك عندما نحول قناعاتنا إلى حقائق نهائية مغلقة، وعندما نلبس خياراتنا الثقافية أو الدينية أو السياسية لباس الضرورة الكونية. التعصب، من منظور أبستمولوجي، ليس مجرد كراهية للآخر، بل فشلا في إدراك نسبية المعرفة وحدودها. إنه يقين مفرط، أو تعبير أدق، يقين لم يخضع للاختبار النقدي. لذلك يمكن أن يظهر التعصب داخل خطابات تدعي الدفاع عن التسامح ذاته، حين يتحول هذا الأخير إلى أيديولوجيا تفرض نفسها بوصفها النموذج الوحيد للعيش المشترك.() تتجلى هذه المفارقة بوضوح في كثير من السياسات الثقافية المعاصرة، حيث يُرفع شعار التسامح، لكن ضمن أطر معيارية صارمة تحدد مسبقا ما هو الاختلاف المقبول وما هو الاختلاف المرفوض. هنا يصبح التسامح أداة للفرز لا للجسر، وآلية للإقصاء باسم الاندماج. من هذا المنطلق، فإن أبستمولوجيا التسامح لا تكفي بتتبع مظاهر التعصب الصريحة، بل تسائل أيضا أشكال التعصب المُنمّعة التي تعمل داخل خطاب التسامح ذاته. إن الاقتراب من "إدراك المفهوم" بعيدا عن الحقائق الجاهزة، يقتضي تفكيك البديهيّات التي تحيط بالتسامح.() من هذه البديهيّات الاقتراض القائل إن التسامح قيمة كونية واحدة المعنى. غير أن الدراسات الحضارية تكشف أن ما يُفهم بوصفه تسامحا في ثقافة معينة، قد يُفهم بوصفه لامبالاة أو حتى إهانة في ثقافة أخرى. هذا التعدد في الدلالات لا ينبغي النظر إليه بوصفه عائقا، بل بوصفه فرصة لإثراء الفهم المتبادل، شرط أن نعترف بأن المفاهيم ليست معطيات طبيعية، بل منتجات تاريخية. في هذا السياق، تكتسب المقاربة الحضارية للتسامح أهمية خاصة. فالحضارات لا تختلف فقط في نظمها القيمية، بل في طرائق إنتاجها للمعرفة، وفي تصوراتها للعلاقة بين الفرد والجماعة، وبين الاختلاف والوحدة.() إن تجاهل هذا البعد الحضاري يؤدي إلى تعميمات سطحية، ويحول التسامح إلى شعار فارغ. أما إدماجه في التحليل، فيفتح أفقا لفهم أعمق لشروط التعايش في عالم متعدد.

أبستمولوجيا التسامح ليست موضوعا فلسفيا مجردا، بل مدخلا ضروريا لفهم الصراعات الثقافية، وتحليل الخطابات السياسية، وتطوير سياسات تعليمية واجتماعية أكثر حساسية للاختلاف. إن العالم المعولم اليوم لا يعاني من نقص في دعوات التسامح، بقدر ما يعاني من فقر في فهمه. فالتسامح الذي لا يستند إلى وعي نقدي بطبيعة المعرفة، سرعان ما ينقلب إلى أداة هيمنة أو إلى قناع يخفي أشكالا جديدة من الإقصاء. لذلك، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في الترويج للتسامح بوصفه قيمة مجردة، بل في بناء ثقافة معرفية تعترف بالتعدد، وتحثني بالاختلاف، وتقبل بعدم اليقين بوصفه شرطا للعيش المشترك.() في الختام، يمكن القول إن أبستمولوجيا التسامح تدعونا إلى تحويل السؤال من "كيف نجعل الآخرين متسامحين؟" إلى "كيف نعيد التفكير في طرائق معرفتنا بالعالم وبالأخرين؟" فهذا التحول هو وحده الكفيل بنقل التسامح من مستوى الخطاب الأخلاقي إلى مستوى الممارسة الحضارية الواعية. وعندها فقط، يمكن للتسامح

يمكن للتسامح أن يُستخدم لإدارة الاختلاف، وليس بالضرورة لتعزيزه أو الاعتراف بالآخر بوصفه متكافئا. فالتسامح يصبح هنا ممارسة رمزية تتحكم في الحدود، وتعيد إنتاج الديناميات غير المتكافئة بين الذات والآخر. التجارب في الشرق الأوسط تعكس أيضًا هذا التوتر بين التسامح وإدارة الاختلاف.() الصراعات الطائفية بين المكونات السنية والشيعة في العراق أو لبنان، على سبيل المثال، ليست مجرد صراعات على السلطة أو الموارد، بل هي صراعات على المعنى والتأويل. كل جماعة تفسر التاريخ والدين والهوية وفق سرديتها الخاصة، وما يُعد مقبولا أو مشروعا ضمن تلك الجماعة قد يُرفض ضمن جماعة أخرى. وهنا، يظهر التسامح كأداة لفهم كيفية إنتاج المعنى، وكيف تتفاعل هذه السرديات مع بعضها البعض، وكيف تتحول الممارسات الرمزية إلى آليات للاحتواء أو الهيمنة الناعمة.

من منظور اجتماعي، يظهر التسامح أيضًا في المؤسسات التعليمية والثقافية، حيث يتم تشكيل وعي الأفراد تجاه الآخر منذ الطفولة. المدارس والجامعات غالبًا ما تقدم نماذج معرفية محددة للهوية والثقافة والقيم، وقد يؤدي ذلك إلى إعادة إنتاج تصورات مسبقة عن الآخر، حتى عندما يُقدم تحت شعار التسامح. فالخطاب التعليمي، من خلال ما يُدرّس وما يُستبعد، يساهم في تحديد حدود التسامح، وفي إبقاء الاختلاف ضمن نطاقات يمكن التحكم فيها، وهو مثال على كيفية تحويل التسامح إلى ممارسة معرفية ذات أبعاد سياسية وثقافية، وليس مجرد موقف أخلاقي.() في هذا السياق، يصبح من الضروري إدراك أن التسامح مرتبط بالعيش المشترك بوصفه عملية ديناميكية. ليس الهدف من التسامح هو الوصول إلى اتفاق نهائي أو إنهاء الاختلاف، بل خلق مساحة تمكن الجماعات المختلفة من التفاعل، والحوار، وإعادة التفاوض على الحدود والمعاني. فالعيش المشترك يتطلب فهم التسامح كعملية مستمرة، مرتبطة بالقدرة على إعادة التفكير في المواقف، وإعادة النظر في الافتراضات المسبقة، وإدارة الصراعات الرمزية، وليس كقيمة ثابتة أو معيار أخلاقي مسبق. إن هذا التحليل يوضح أن التسامح الحديث، منذ نشأته في أوروبا، كان في البداية وسيلة لإدارة الصراعات ومنع الانهيار الاجتماعي، وليس تعبيرًا عن اعتراف متبادل بالاختلاف.() ومن ثم، فإن أي قراءة معاصرة للتسامح يجب أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد التاريخية والسياسية والمعرفية لهذا المفهوم، وأن تدرك أنه ممارسة غير متكافئة، مشروطة بسياقات القوة والمعرفة. الانتقال من التسامح بوصفه قيمة معيارية إلى التسامح بوصفه إشكالية معرفية يتيح فهم العيش المشترك ليس فقط كحل أخلاقي للصراعات، بل كعملية مستمرة لإعادة إنتاج العلاقات، ومعالجة الاختلاف، وإعادة التفكير في حدود المركز والهامش داخل المجتمع. وعليه، يصبح التسامح، من منظور أبستمولوجي، ممارسة نقدية للذات قبل أن يكون موقفًا تجاه الآخر. فهو يفرض على الفرد والمجتمع أن يعيدا النظر في مركزية رؤيتهما للعالم،() وأن يدركا أن السرديات المعرفية والثقافية التي ينتجها ليست الحقيقة الوحيدة الممكنة، بل إحدى القراءات الممكنة. هذا الفهم يجعل التسامح أداة حيوية للعيش المشترك، لأنه يسمح بإعادة تأطير الاختلاف ضمن أفق مرّن، يتيح الاعتراف بالآخر،

أن يصبح جسراً حقيقياً بين الحضارات، لا مجرد شعار يختفي عند أول اختبار جدي للاختلاف.

الختمة

عند التفكير في التسامح والتعصب من منظور أبستمولوجي، يتضح أن اللحظة الحاسمة التي تنتقل فيها من موقف متسامح إلى موقف متعصب ليست بالضرورة مرتبطة بالعداء الصريح للآخر، ولا بتصرفات عنيفة ملموسة، بل غالباً ما تنشأ داخل النطاقات الفكرية والمعرفية، حين تتحول القنوات إلى حقائق مغلقة لا تقبل النقاش أو التعديل. فالتعصب، من هذا المنظور، ليس مجرد كراهية للآخر أو رفض لممارساته، بل هو فشل في إدراك نسبية المعرفة وحدودها. إنه يقين مفرط لم يخضع للاختبار النقدي، أو بمعنى أدق، يقين لم تُسأل شروط إنتاجه ومعايره ومسبباته التاريخية والثقافية والاجتماعية. وبذلك، يمكن للتعصب أن يظهر في صور مقنعة وناعمة، داخل الخطابات التي تدعي الدفاع عن التسامح نفسه، حين تتحول الأخيرة إلى أيديولوجيا معيارية تُفرض كإطار الوحيد المقبول للعيش المشترك، وتُعيد إنتاج الهيمنة الرمزية تحت ستار الفضيلة الأخلاقية. تتجلى هذه المفارقة بوضوح في السياسات الثقافية والاجتماعية المعاصرة، حيث يُرفع شعار التسامح كقيمة عليا، بينما تُحدد مسبقاً حدود الاختلاف المقبول، ما يجعل الخطاب المتسامح في الواقع أداة للفرز وليس للجسر، وآلية للإقصاء باسم الاندماج أو الالتزام بقيم معيارية. على سبيل المثال، نجد في العديد من المجتمعات الغربية التي تعتمد نموذجاً ليبرالياً للتعايش، أن التسامح يُشترط على الأقليات الثقافية أو الدينية أن تتخلى عن سمات أساسية في هويتها، مثل الممارسات الدينية أو الرموز الثقافية، كي تُصنّف كمواطنين متسامحين ومتوافقين مع القيم العامة. هذا النوع من التسامح ليس اعترافاً حقيقياً بالاختلاف، بل ممارسة لإدارة الاختلاف وفق قواعد يفرضها المركز على الهامش، ما يجعل التعصب يظهر في قالب ناعم، يحافظ على الثنائية المعرفية "نحن" و"هم"، ويعيد إنتاج علاقات القوة غير المتكافئة.

الاقتراب من التسامح من منظور أبستمولوجي يتطلب بالتالي تفكيك البديهيات والمعايير الجاهزة التي تحيط بالمفهوم. أحد أهم هذه الافتراضات هو الاعتقاد بأن التسامح قيمة كونية واحدة، متجانسة المعنى والتطبيق. ولكن الدراسات الحضارية والدراسات المقارنة بين الثقافات تكشف أن ما يُفهم بوصفه تسامحاً في ثقافة معينة قد يُفهم في ثقافة أخرى على أنه لامبالاة، أو إهانة، أو تهديد للنظام الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، حرية التعبير عن الرموز الدينية في مجتمعات غربية متعددة قد تُعتبر ممارسة متسامحة، في حين تُفسر في بعض المجتمعات الشرقية أو التقليدية على أنها عدم احترام أو تقويض للقيم الأساسية. هذا التعدد في الدلالات لا ينبغي النظر إليه بوصفه عائناً أمام التسامح، بل كفرصة لفهم أكثر ثراءً للاختلاف، شرط أن يتم إدراك أن المفاهيم ليست معطيات طبيعية، بل منتجات تاريخية وثقافية ومعرفية. في هذا السياق، تكتسب المقاربة الحضارية للتسامح أهمية بالغة. فالحضارات لا تختلف فقط في منظوماتها القيمية أو الرمزية، بل في طرائق إنتاجها للمعرفة، وفي تصوراتها للعلاقة بين الفرد والجماعة، وبين

الاختلاف والوحدة. هذه الاختلافات تحدد طبيعة الخطاب المتسامح في كل حضارة، وما إذا كان سيُمكن أن يُعتبر فعلاً جسراً بين الذات والآخر، أو مجرد وسيلة لإدارة الاختلاف على نحو يضمن استمرارية المركز وتحكمه بالهامش. تجاهل هذا البعد الحضاري يؤدي إلى تعميمات سطحية وتحويل التسامح إلى شعار أخلاقي فارغ، يُستدعى في السياقات السياسية والاجتماعية حين يصبح ذلك مناسباً، لكنه لا يحل جذور التوترات والصراعات، ولا يُنتج فهماً حقيقياً للاختلاف.

إن إدراك التسامح بوصفه إشكالية معرفية يُمكن من التمييز بين ممارسات التسامح الحقيقي ومظاهر التعصب المقنع. فالتعصب، كما أسلفنا، ليس فقط موقفاً عدائياً ظاهراً، بل قد يظهر في شكل سياسات أو خطابات تدعي الانفتاح والحياد، لكنها تفرض مسبقاً حدوداً صارمة لما يُسمح به. في هذا السياق، يصبح التسامح أداة للتحكم والفرز أكثر منها أداة للتواصل والاعتراف المتبادل. على سبيل المثال، بعض برامج الإدماج الثقافي في أوروبا تضع قواعد صارمة تحدد الممارسات المقبولة داخل المدارس والمؤسسات، بحيث يُشترط على المجموعات المختلفة الالتزام بمعايير معينة كي تُعتبر متسامحة أو متوافقة مع قيم المجتمع. هذه العملية تمثل نموذجاً واضحاً للتعصب المقنع، الذي يعمل داخل خطاب التسامح ذاته ويعيد إنتاج ثنائية المركز والهامش، دون الاعتراف بالندية الحقيقية للآخر. من هذا المنطلق، يصبح فهم التسامح من منظور أبستمولوجي ضرورة لفهم الصراعات الثقافية المعاصرة. فالصراع الثقافي ليس مجرد اختلاف في القيم أو الممارسات، بل هو صراع حول المعنى والإطار المعرفي الذي يُفسر هذه الممارسات والقيم. إن النظر إلى التسامح على أنه قيمة مجردة أو شعارات أخلاقية لا يكفي لفهم هذه الصراعات، بل يؤدي غالباً إلى إعادة إنتاج الخطابات السطحية والإقصائية. بينما تحليل التسامح بوصفه ممارسة معرفية يسمح بفهم كيف تُنتج المجتمعات تصوراتها عن الآخر، وكيف تُحدد الخطوط الحمراء للاختلاف المقبول، وكيف يُنتج التعصب، سواء الصريح أو المقنع، ضمن البنى المعرفية والثقافية نفسها.

في السياق المعاصر، يظهر هذا التوتر بوضوح في المجتمعات متعددة الثقافات، حيث تتقاطع هويات وممارسات متنوعة ضمن فضاءات مشتركة. في مثل هذه البيئات، ما يُعتبر ممارسة متسامحة في سياق معين قد يُفهم في سياق آخر كتهديد للهوية أو للنظام الاجتماعي. ومن ثم، فإن التسامح لا يظهر كحقيقة موضوعية، بل كعملية تأويلية ومعرفية، تعتمد على قدرة المجتمعات والأفراد على إعادة التفكير في مراكزهم، وتعليق الحكم المسبق، وتقدير نسبية المعرفة. هنا يتحول التسامح إلى أداة لفهم الصراعات الثقافية، لا لتقديم حلول جاهزة لها، حيث يسمح بالكشف عن العلاقات غير المتكافئة بين الفاعلين، وعن الخطابات التي تُنتج هذه العلاقات، وعن الطرق التي تتحول بها الممارسات الرمزية إلى أدوات لإدارة الاختلاف أو لإعادة إنتاج الهيمنة. إن الانتقال من التسامح بوصفه قيمة معيارية إلى التسامح بوصفه إشكالية معرفية يتطلب وعياً نقدياً بطبيعة المعرفة نفسها. فالمعرفات التي تشكل التصورات حول الآخر ليست بريئة، بل هي جزء من شبكة من العلاقات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وتتحكم في كيفية إدراك

الاختلاف، وفي ما يُسمح به وما يُرفض. لذلك، لا يكفي الترويج للتسامح بوصفه شعوراً أخلاقياً أو واجباً اجتماعياً، بل ينبغي بناء ثقافة معرفية تدرك التعدد والاختلاف، وتحتفي بالاختلاف كفرصة للحوار، وتقبل بعدم اليقين بوصفه شرطاً أساسياً للعيش المشترك. هذه الثقافة المعرفية لا تركز فقط على الآخر، بل تعيد النظر في ذاتنا، وفي الطريقة التي نفهم بها العالم، وفي كيفية إنتاجنا للمعنى والمعايير. في هذا الإطار، يمكن القول إن الرهان الحقيقي لأبستمولوجيا التسامح لا يكمن في جعل الآخرين متسامحين، بل في إعادة التفكير في طرائق معرفتنا بالعالم والآخرين. هذا التحول يتيح الانتقال من التسامح كتطاب أعلاقى مجرد، إلى ممارسة حضارية واعية، قادرة على تحويل التعدد الثقافى والاختلاف الرمزي من مصادر للصراع إلى فرص للحوار والإبداع المشترك. فالتسامح الحقيقى، من هذا المنظور، لا يكون مجرد تعليق الحكم على الآخر، ولا مجرد احتواء الاختلاف ضمن حدود مسبقة، بل ممارسة نقدية مستمرة تتعامل مع المعرفة نفسها بوصفها مشروعاً قابلاً للتأويل والمراجعة، وتعيد بناء العلاقات بين الذات والآخر على أسس أكثر توازناً ووعياً. وعندها فقط، يمكن للتسامح أن يتحول من شعار يتداعى أمام الاختبارات الحقيقية للاختلاف، إلى جسر حضارى حقيقى، قادر على استيعاب الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية، وعلى تعزيز التعايش المشترك في عالم تتزايد فيه أشكال التداخل بين الحضارات والثقافات. وفي هذا السياق، تصبح أبستمولوجيا التسامح ليست مجرد موضوع فلسفى، بل مدخلاً عملياً لفهم الصراعات الثقافية، وتحليل الخطابات السياسية والاجتماعية، وتطوير سياسات تعليمية وثقافية تراعى التعقيد والاختلاف، وتدعم بناء مجتمعات قادرة على العيش المشترك بطريقة أكثر وعياً وعدلاً.

Reference

- Al Zu'abi, A. (2018). Tolerance in Arab societies. *Journal of Asian and African Studies*, 53(6), 952-969.
- Almond, B. (2010). Education for tolerance: cultural difference and family values. *Journal of Moral Education*, 39(2), 131-143.
- Araujo, A. C., D'Aprile, I. M., Borstner, B., & Gartner, S. (2008). The historical and philosophical dimensions of the concept of tolerance. *Discrimination and Tolerance in Historical Perspective*, 4(18).
- Blanchard, C. M. (2009). Islam: Sunnis and Shiites. *Focus on Islamic*, (2006), 11-21.
- Blommaert, J., & Verschueren, J. (2002). *Debating diversity: Analysing the discourse of tolerance*. Routledge.
- Bowman, G. (2021). Strategies of dealing with the other: Coexistence and exclusion. *HAU: Journal of Ethnographic Theory*, 11(1), 85-107.
- Brown, W., & Forst, R. (2014). *The power of tolerance: A debate*. Columbia University Press.

Brown, W., Dobbernack, J., Modood, T., Newey, G., March, A. F., Tønder, L., & Forst, R. (2015). What is important in theorizing tolerance today?. *Contemporary Political Theory*, 14(2), 159-196.

Carson, D. A. (2012). *The intolerance of tolerance*. Wm. B. Eerdmans Publishing.

Cohen, A. J. (2004). What toleration is. *Ethics*, 115(1), 68-95.

Crick, B. (1971). Toleration and tolerance in theory and practice. *Government and Opposition*, 6(2), 143-171.

Croucher, S. M. (2008). French-Muslims and the hijab: An analysis of identity and the Islamic veil in France. *Journal of Intercultural Communication Research*, 37(3), 199-213.

Dharma, Y., Seneru, W., & Obi, S. N. (2025). The role of communication in building tolerance and unity in a diverse society: A systematic literature review. *Journal of Communication, Religious, and Social Sciences*, 3(1), 13-24.

Diamond, J. (2011). *Collapse: how societies choose to fail or succeed* (revised edition). Penguin.

Drerup, J. (2021). Education, epistemic virtues, and the power of toleration. In *The Politics and Ethics of Toleration* (pp. 108-131). Routledge.

Farer, T. (2014). The clash of cultures, the tension within liberalism, and the proper limits of tolerance. *Human Rights Quarterly*, 36(1), 1-21.

Goldberg, D. T. (2017). The power of tolerance. In *Philosemitism, Antisemitism and "the Jews"* (pp. 31-48). Routledge.

Goncharenko, K. D., Taradanov, A. A., & Gizatulina, A. A. (2021). Concept and structure of tolerance (experience of theoretical research). In *XXIII International Conference "Culture, Personality, Society in the Conditions of Digitalization"* (pp. 86-96). Knowledge E.

Grell, O. P., Scribner, R. W., & Scribner, B. (Eds.). (2002). *Tolerance and intolerance in the European Reformation*. Cambridge University Press.

Hanson, R. (2008). Catastrophe, social collapse, and human extinction. In *Global catastrophic risks* (pp. 363-378).

Holma, K., & Huhtala, H. M. (2025). Habits of tolerance: the reformatory power of pragmatism. *Educational Theory*, 75(3), 460-477.

Huseynova, N. (2020). Modern social approaches to the philosophy of tolerance.

- Islamov, A. E., Rassolov, I. M., Petunova, S. A., Albov, A. P., Zaikina, I. V., & Shulga, T. I. (2016). Students' tolerant behavior formation mechanisms. *International Electronic Journal of Mathematics Education*, 12(1), 43–50.
- Janmaat, J. G. (2022). Education and tolerance: A review of recent research. In *Handbook of Civic Engagement and Education* (pp. 133–151).
- Jaremko, M. E. (1978). Cognitive strategies in the control of pain tolerance. *Journal of Behavior Therapy and Experimental Psychiatry*, 9(3), 239–244.
- Kalant, H. (1998). Research on tolerance: what can we learn from history?. *Alcoholism: Clinical and Experimental Research*, 22(1), 67–76.
- Kaniel, S., & Shai, O. (2003). Teaching for cognitive complexity and tolerance. *Curriculum and Teaching*, 18(2), 5–33.
- King, P. (1971). The problem of tolerance. *Government and Opposition*, 6(2), 172–207.
- Kukathas, C. (1997). Cultural toleration. In *Ethnicity and Group Rights* (pp. 69–104).
- Kuzmenko, R. (2020). Tolerance as the basis of education. *Research Journal of Education, Psychology and Social Sciences*, 1(1), 9–12.
- Macleod, C. M. (1997). Liberal neutrality or liberal tolerance?. *Law and Philosophy*, 16(5), 529–559.
- Mondak, J. J., & Sanders, M. S. (2003). Tolerance and intolerance, 1976–1998. *American Journal of Political Science*, 47(3), 492–502.
- Moreno-Riaño, G. (2003). The roots of tolerance. *The Review of Politics*, 65(1), 111–130.
- Ning, B., Rind, I. A., & Asad, M. M. (2020). Influence of teacher educators on the development of prospective teachers' personal epistemology and tolerance. *SAGE Open*, 10(1).
- Novikoff, A. (2005). Between tolerance and intolerance in medieval Spain: an historiographic enigma. *Medieval Encounters*, 11(1–2), 7–36.
- Parfilova, G. G., & Karimova, L. S. (2016). Teenage students' tolerance formation. *International Electronic Journal of Mathematics Education*, 11(4), 513–523.
- Rasmussen, S. H. R., & Ludeke, S. (2022). Cognitive ability is a powerful predictor of political tolerance. *Journal of Personality*, 90(3), 311–323.
- Ricoeur, P. (Ed.). (1996). *Tolerance between intolerance and the intolerable*. Berghahn Books.
- Saulius, T. (2013). What is “tolerance” and “tolerance education”? Philosophical perspectives. *Baltic Journal of Sport and Health Sciences*, 2(89).
- Savchenko, N. S., Kotelianets, N. V., & Kotelianets, Y. S. (2018). Formation of tolerance of future teachers in the process of professional preparation. *Revista ESPACIOS*.
- Skalski, J. E. (2017). The historical evolution of tolerance, the experience of tolerating, and the face of the other. *The Humanistic Psychologist*, 45(1), 62.
- Smith, S. D. (1990). The restoration of tolerance. *California Law Review*, 78, 305.
- Tainter, J. (1988). *The collapse of complex societies*. Cambridge University Press.
- Taylor, D. M., & Taylor, G. M. (2007). The collapse and transformation of our world. *Journal of Futures Studies*, 11(3), 29–46.
- Thorne, K. (2013). Diversity and coexistence: Towards a convivencia for 21st century public administration. *Public Administration Quarterly*, 491–528.
- Van der Burg, W. (1998). Beliefs, persons and practices: beyond tolerance. *Ethical Theory & Moral Practice*, 1(2), 227–254.
- Van Doorn, M. (2014). The nature of tolerance and the social circumstances in which it emerges. *Current Sociology*, 62(6), 905–927.
- Van Wart, M., McIntyre, M., & Hall, J. L. (2023). Social inclusion, social exclusion, and the role of leaders in avoiding—or promoting—societal collapse. *Public Administration Review*, 83(3), 691–701.
- Velthuis, E., Verkuyten, M., & Smeekes, A. (2021). The different faces of social tolerance. *Social Indicators Research*, 158(3), 1105–1125.
- Verkuyten, M. (2022). The meanings of tolerance. *Journal for the Theory of Social Behaviour*, 52(2), 224–236.
- Verkuyten, M., & Kollar, R. (2021). Tolerance and intolerance: Cultural meanings and discursive usage. *Culture & Psychology*, 27(1), 172–186.
- Verkuyten, M., Yogeeswaran, K., & Adelman, L. (2023). The social psychology of intergroup tolerance and intolerance. *European Review of Social Psychology*, 34(1), 1–43.
- Wijaya Mulya, T., & Aditomo, A. (2019). Researching religious tolerance education using discourse analysis. *British Journal of Religious Education*, 41(4), 446–457.
- Witenberg, R. T. (2019). *The psychology of tolerance*. Springer.

Zembylas, M. (2011). Toleration and coexistence in conflicting societies. *Pedagogy, Culture & Society*, 19(3), 385–402.

Žižek, S. (2008). Tolerance as an ideological category. *Critical Inquiry*, 34(4), 660–682.